الإئتلاف الوطني يختار أحمد عوينان العاصي رئيساً جديداً له

لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق

رؤيا

توزع مجانا

تصدر عن مركز رؤيا للدراسات والإعلام

سياسية - إجتماعية - ثقافية - شاملة - نصف شهرية

العدد 9 الإثنين 15 تموز 2013

سهيل النسر الأمين العام لمشروع أمة

و رئيس مجلس إدارة مركز رؤيا للدراسات والإعلام

وأعضاء المركز وهيئة تحرير جريدة رؤيا

يتقدمون من الأمتين العربية والإسلامية عامة، ومن شعبنا السوري داخل الوطن وفي المخيمات وبلدان الشتات والمغتربات، بأحر التهاني وأطيب التبريكات بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

أعاده الله على الجميع باليمن والخير والبركات والنصر المؤزر انشاء الله

النظام يصعّد قصفه لأحياء حمص ويفرض حصاراً واسعاً

مصر تتخذ إجراءات تمييز بحق السوريين وتعيق حركتهم

نحن شركاء في الثورة وجزء من المشهد السوري

ص 4 - 5

الحكومة لم يدعمها أحد منذ يومها الأول

ص 8 - 9

سنمنع أي تسوية على حساب السوريين

ص 10

دخل القصف المدفعي المتواصل على مدينة حمص، أسبوعه الثالث، في عملية أمنية وعسكرية واسعة النطاق، يشنها النظام ضد المدنيين في الأحياء السكنية، مخلفاً عشرات الشهداء والجرحى يومياً، إضافة الى تدمير المباني العامة والخاصة والأسواق التاريخية، وشل حركة المواطنين.

ولم توفر وحشية النظام وهمجيته، جامع خالد بن الوليد وسط حمص، بل استهدفت رفات سيف الله المسلول، وبعثرت قذائف حليفيه حزب الله و إيران حجارة الضريح، في محاولة انتقامية لإخماد جمرة الثورة السورية المطالبة باسقاط النظام، الذي يستخدم مختلف صنوف الأسلحة بما فيها الكيميلوية.

في الوقت ذاته، يستمر النظام الأمني في فرض حصار قاسٍ، على مناطق واسعة من ريف دمشق، ويمنع عنها الغذاء والدواء، ويحظر حركة المواطنين منها وإليها، ويقوم بشن عمليات اعتقال واسعة في صفوف النشطاء المدنيين. كما يواصل عمليات القصف والتدمير التي تطال بلدات الغوطة الشرقية وامتداداتها حتى المعضمية، مروراً بكفرسوسة وداريا.

ص 2- 3

واحد .. واحد سوري تركي واحد

ص 2

تشكل مجلس القضاء الموحد بعد عدة اجتماعات بين الحقوقيين الممثلين بهيئة محامي حلب الأحرار، وبعض الشرعيين الممثلين للفصائل المقاتلة على الأرض، إلا أن معظم الشرعيين انسحبوا من تشكيل المجلس وبقي آخرون مستقلون إضافة للمحامين، ما أضعف فاعلية مجلس القضاء من المرحلة الأولى، بسبب عدم وجود قوة تنفيذية تضمن تنفيذ الأحكام القضائية للمجلس، أما الهيئة الشرعية فقد تشكلت نتيجة لخلق عملية توازن بين الفصائل المقاتلة على الأرض، الأمرالذي منحها قوة تنفيذية كبيرة، تمكنها

ص 6 - 7

حملة مغرضة في الإعلام المصري

مؤسف جداً أن ينزلق الإعلام المصري - المشهود له بالمهنية والموضوعية - الى هذه الدرجة من التشويه، والإختلاق والإفتراء، الذي طال اللاجئين السوريين المقيمين في مصر، دون مراعاة لحقوقهم في الإحترام والأخلاق العامة، عبر المساس بسمعة بعض المواطنات السوريات، في إطار حملة من الكراهية البشعة التي تقوم على التلفيق والكذب التي تنال من أعراض السوريين، ومكانتهم.

ماتقوم به بعض وسائل الإعلام المصرية، بعيد عن الإلتزام بشرف مهنة الصحافة، وشرف الكلمة الحرة، وهو محاولة بثّ الفتنة، وتأجيج لمشاعر العداء، ضد السوريين الذين خرجوا من بلادهم بسبب القتل والتدمير والإعتقال، ليجدوا أنفسهم في مصر أم الدنيا، بلد الأشقاء، عرضة للتشويه، والإهانة المتعمدة، وهو مالايليق بإعلام مصر أن يفتعلها خدمة لأهداف سياسية مفضوحة.

إذ ندين هذا العمل المشين، ننوه أن ذلك يندرج في إطار انتهاكات حقوق الإنسان عامة، واللاجئ بصورة خاصة، مايعدّ مخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي.

رؤيتنا

بقلم: سهيل النسر

اسرائيل هي تختار مقاوميها

الخلافات والمماحكات بين بني البشر قديمة، قدم الإنسان نفسه على هذه الأرض، والتي تصل إلى حد الإقتتال وسفك الدماء، وماخلاف قابيل وهابيل إلا البداية. وبما أن اسرائيل دولة ظالمة أقامت كيانها وسيادتها على أرض قوم آخرين، وعلى دمائهم وجماجمهم وآلامهم ومعاناتهم، دون اكتراثٍ بدينٍ ولا قانون ولا مبادئ أو أخلاق، فمن الطبيعي أن تجد مقاومة وممانعة، وصموداً وتصدياً، وهي في هذا تشترك مع أي معتدٍ ظهر في تاريخ الأمم، ولكن أن تختار هي مقاوميها الذين تغلق بهم باب مقاومتها، وتبطش بالآخرين الذين قاموا ظهيراً لحقهم، وحق شعبهم في الوجود والحياة، وممارسة الحقوق الإنسانية على أرضهم التاريخية.

هذا ماعزّ مثاله في تاريخ الأمم والدول، وإن كانت كلما مرّ وقتٌ في تمسكها بظلمها واحتلالها، كلما اكتسبت خبرة أكبر في اختيار مقاوميها.. فمثلا هي لاتريد مقاومين على جبهتي الأردن ومصر، لاعتبارات يعرفها المختصون، ولامجال لشرحها في مساحتي المحدودة هنا، في هذه الإفتتاحية. أغلقت ملف المقاومة على هاتين الجبهتين باتفاقيات سلام، ولو إلى حين. أما على جبهتي سوريا ولبنان، فالامر مختلّف ولذلك هي اختارت - وبكل مهارة - شكل المقاومة التي تبقيها دائما ضمن دائرة المظلوم أمام العالم.

فهي تصنع لنا ابطالاً في عيون شعوبهم كحافظ أسد وابنه بشار، ومجموعتهم، ومثال الموسوي ونصر الله في جنوب لبنانن مع أن السيناريو يسمح أحيانا بالضرب المبرح لتكون المسرحية اكثر اثارة وجذبا للمشاهدين. ولكنها لن تخرج عن كونها مسرحية سمجة تغلق باب المقاومة الحقيقية أمام المخلصين من أبناء الوطن المغتصب، وتُعلي من شأن الأقزام الخونة المرتبطين بها، وتكون قد وفرت ماتحتاجه من استعطافٍ ومظلوميةٍ في الغرب والشرق، وأمام العالم أجمع.

ولمن يريد أن يرى بنفسه مصداق ماذهبنا إليه، ليتتبع كيف تعاملت اسرائيل مع حركة فتح، والأعم الأغلب من قادتها كأنهم، أولادها المدللين، على رغم معاملتها البعض القليل منهم، بكل قوة وقسوة، وبطشت بهم. ثم كيف تعاملت مع حركة حماس، وكيف تهاجمها وتُسخّر من يهاجمها في بقاع الأرض، ولايوجد خطوط حمراء في قتالها لحماس، واغتيال قادتها جهاراً نهاراً في الداخل والخارج، في الوقت الذي يتبادل فيه الكثير من قادة فتح ومنظمة التحرير، الزيارات والدعوات والتهاني في كل المناسبات مع قادة الكيان الصهيوني ، أما في جنوب لبنان، فمن الذي سمح لقوة حزب الله بالصعود والغطرسة والتمكين في الجنوب، ثم في لبنان كله، في الوقت الذي اختفى فيه تماماً صوت و تاثير أي طرف آخر، وخاصة المقاومة السنية، والتي حاولت لعدة سنين أن تثّبت نفسها على الأرض في الجنوب، أين هي الآن ؟ أين قادتها ؟ ماهو مصيرها ؟ لقد طواها النسيان وبقي البطل المصنوع في اسرائيل بأموالٍ إيرانية.

ولو عدنا الى سوريا، لرأينا كيف يستطيع حاكمها المدعوم من اسرائيل، أن يبطش بشعبه بكل قسوة ووحشية، دون أن يتحرك ضمير العالم، وألاّ يرفَّ له جفنٌ كما يقال. وبعد أن تطمئن اسرائيل بأن الوضع تحت السيطرة تماماً، على الجبهتين المصرية « بعزل مرسي «والسورية بدمار أكثر من نصفها بيد حاكمها، تقوم ولاول مرة منذ سنين بتخفيض عدد جيشها العامل بنسبة مهمة، تخفيضا للعبئ المالي المترتب عليها، وإعطاء اشارة الإطمئنان والتطمين لشعب اسرائيل اليهود بأنكم في أمان، طالما بقي بشار وجماعة مبارك على حدودكم، فناموا واطمئنوا.

رئيس مجلس الادارة

هيئة التحرير
رئيس مجلس الإدارة
أ. سهيل النسر
رئيس التحرير
أحمد عبدالله الحسن
مدير التحرير
عبد الرحمن مطر
هيئة التحرير
رعد أطلي
أيمن الرفاتي
كاريكاتير
د. علاء اللقطة
المتابعة الإدارية
محمد النسر
أحمد كردي
مصطفى النسر
الإخراج الفني
طارق سلطان

إجراءات مفاجئة على دخول السوريين الى مصر

اتخذت السلطات المصرية الجديدة، إجراءات خاصة تمييزية، بحق المواطنين السوريين، القاصدين مصر. وذلك في تطور مفاجئ عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب محمد مرسي. ترافق مع إعادة فتح السفارة السورية في القاهرة.

وشكل القرار المتضمن شرط الحصول على تأشيرة دخول وموافقة أمنية مسبقة، مفاجأة كبيرة للسوريين إضافة الى قلق على مستقبلهم وأوضاعهم كلاجئين . وفور صدور القرار تم تطبيقه دون أي مهلة او إنذار ماشكل ارباكاً حقيقيا للجالية السورية المقيمة في مصر. وقد رفضت سلطات مطار القاهرة الدولي السماح لطائرة ركاب تابعة للخطوط السورية بالهبوط على الأراضي المصرية، وطلبت منها العودة إلى بكل ركابها، وذلك تطبيقا للقرار المذكور.

وكانت رحلة الخطوط السورية رقم 203 القادمة من اللاذقية بركابها البالغين 95 راكبا إلى مطار القاهرة وصلت بشكل مفاجئ دون معرفتها بالتعليمات الجديدة. وتقرر إعادة جميع ركاب الطائرة على نفس الرحلة، كما تمت إعادة 55 سوريا آخرين وصلوا على طائرة طيران الشرق الأوسط القادمة من بيروت و39 وصلوا على رحلات طيران مختلفة، بالإضافة إلى إعادة التحذير الذي تم إرساله لشركات الطيران، للتأكيد عليها بعدم نقل سوريين على رحلاتها لمصر إلا بعد الحصول على تأشيرات دخول مسبقة وموافقة أمنية من السفارات والقنصليات المصرية بالخارج، مع الإشارة إلى أن التعليمات تطبق على كل السوريين ذكورا وإناثا من كل المراحل العمرية.

وتأتي هذه الإجراءات المشددة لدخول السوريين إلى الأراضي المصرية بعد أن كان دخولهم يتم دون أية إجراءات، مثلهم مثل المصريين.

بدوره اعتبر المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين بسوريا رياض الشقفة، أن ما حدث في مصر من تطورات «خطر سيؤدي إلى عدم استقرار كبير». وأضاف أنه من الخطأ العودة لحكم العسكر مرة أخرى.

وتساءل الشقفة، في اتصال هاتفي أيضا مع وكالة الأنباء الألمانية، عن سبب عدم منح مرسي الفرصة، وأشار إلى أن الشعب المصري هو وحده من يقرر عبر صناديق الاقتراع بشأن أداء الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين.

فيما أكد القيادي في المنبر الديمقراطي السوري المعارض سمير العيطة، أن عزل الرئيس محمد مرسي انعكس على سياسة الإخوان المسلمين في سوريا، على صعيد انتخابات رئاسة ائتلاف المعارضة السورية، والتي عقدت مؤخراً في اسطنبول وأعلن فيها عن فوز أحمد العاصي رئيسا لائتلاف المعارضة السورية.

وقال العيطة، في تصريح لصحيفة «المقر» الإلكترونية الأردنية، إن تراجع إخوان سوريا عن قيادة الائتلاف جاء نتيجة انعكاسات خسارة الإخوان في مصر، بعكس الانتخابات السابقة، والتي شهدت نزاعات داخل الائتلاف لأجل فوز إخوان سوريا برئاسة الائتلاف.

في غضون ذلك، استأنفت السفارة السورية بالقاهرة عملها صباح الأحد وذلك بعد عزل الرئيس محمد مرسي، واستقبلت السفارة منذ الصباح طلبات وشكاوى المواطنين السوريين والمصريين بالقاهرة.

وعلقت السفارة بيانا رسميا على أبواب السفارة تعلن فيه بدء عملها بتاريخ 7 تموز، ابتداء من التاسعة صباحا وحتى الثانية عشر والنصف ظهرا. وهذا نص البيان:

«يستأنف القسم القنصلي بسفارة الجمهورية العربية بالقاهرة أعماله وخدماته للمواطنين العرب السوريين والمصريين اعتبارا من اليوم الأحد».

وكان الرئيس محمد مرسي قد أعلن قطع العلاقات مع النظام السوري الحالي، الشهر الماضي مما أدى إلى سحب سوريا للسفير السوري لها في القاهرة، وإغلاق السفارة السورية.

إلا أن مصادر في المعارضة السورية ذكرت لوكالة «مسار برس» أن الأمن المصري قام منذ يومين باعتقال عدد من النشطاء السوريين والفلسطينيين بتهمة إثارة الشغب، ثم قام بترحيلهم إلى سورية ليعتقلهم بعد ذلك النظام السوري.

كما علمت «مسار برس» أن الفنان السوري موسى مصطفى قد تم احتجازه في معبر رفح إثر عودته من زيارة لقطاع غزة، ونقله الأمن المصري مقيد اليدين بواسطة حافلات نقل المساجين إلى القاهرة تمهيدا لترحيله أيضا.

ومن شأن هذا الإجراء التأثير المباشر على مصالح السوريين، وظروف معيشتهم وأسرهم، اضافة الى خلق حالة من التشرذم الجديد للمهاجرين والتأثير على مستقبل أطفالهم وابنائهم.

وزير الخارجية التركي يزور المخيمات

قام السيد أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي، إلى مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا، وذلك في مستهل شهر ومضان المبارك. وتاتي هذه الزيارة تعبيراً عن لفتة إنسانية تعبر بها الجمهورية التركية عن عمق مساندتها للشعب السوري في ثورة الحرية والكرامة، وعن الإلتزام الذي قطعته حكومة أردوغان، بالدعم والعناية الغير مسبوقة، للاجئين السوريين ومساندتهم، أينما كانوا على الأراضي التركية.

وأكد أحمد داوود أوغلو عن استمرار دعم بلاده للسوريين الذين قال أنهم يشكلون مع شعب تركيا « واحد واحد « في الحياة والمصيرالإنساني المشترك.

تأتي هذه الزيارة، في الوقت الذي تتقاعس فيه كثير من الدول، عن الإيفاء بالتزاماتها الإنسانية.

قيادة كردية مشتركة

-أكد قيادي في حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، أن الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني PKK، أن «الحزب بادر بطرح مشروع يدعو إلى تشكيل قيادة مشتركة تضم كافة القوى الكردية من دون استثناء لإدارة شؤون المناطق الكردية المحررة من قبضة نظام الأسد، على أن تجري انتخابات عامة في غضون ثلاثة أشهر، تناط بموجبها مهمة إدارة شؤون المنطقة بالجهة الفائزة بتلك الانتخابات».

-قال الناطق الرسمي باسم «مجلس شعب غرب كردستان» شيرزاد اليزيدي: «نحن الآن في مرحلة التشاور لتشكيل إدارة مشتركة تتألف من ممثلي مختلف القوى السياسية والمكونات القومية من العرب والكرد والمسيحيين وغيرهم. ستكون مهمتها الأساسية التأسيس لإجراء انتخابات برلمانية قادمة بغضون 3 أشهر، وكذلك العمل على إعداد مشروع لدستور مؤقت سيطرح على الاستفتاء قبل تنظيم تلك الانتخابات البرلمانية، وبعد تشكيل البرلمان سيجري عرضه على البرلمان المنتخب لإقراره».

-من ناحية أخرى،أكد رئيس المجلس المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني العراقي عادل مراد، الذي يتزعمه الرئيس العراقي جلال الطالباني، على «ضرورة توحيد القوى الوطنية الكردية في سوريا، وتوحيد مواقفها للحفاظ على مكتسبات ومصالح الشعب الكردي في غرب كردستان»، وذلك خلال لقائه قيادات من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري في مكتبه بمدينة السليمانية بإقليم كردستان العراق.

-أكد عضو قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي إلدار خليل أن «هناك مساع من قبل بعض الجهات الخارجية لفرض إرادتها على أكراد سوريا، وأن الحصار المفروض حاليا على أغلب المناطق الكردية هو محاولة لفرض أجندات سياسي وكسر إرادة القوى الكردية»، مشيرا إلى «الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي بعفرين في محافظة حلب بعد أن فرضت عليها الجماعات المتشددة في الجيش الحر حصارا جائرا في هذا الوقت العصيب».

قصف متواصل

* قصفت قوات الأسد بالطيران الحربي بلدات ومدن دوما وزملكا وعربين وأطراف المتحلق الجنوبي وأحياء برزة والقابون وجوبر في دمشق وريفها. في حين استشهد 15 شخصا في القابون جراء قصف براجمات الصواريخ.

* نقل ناشطون ميدانيون أن الحالة الإنسانية في حي القابون بدمشق سيئة للغاية، حيث يعيش السكان دون ماء أو كهرباء، مشيرا إلى أن المستشفيات الميدانية مكتظة بالجرحى. في حين تشهد مدينتي داريا والمعضمية اشتباكات بين الجيش الحر وقوات الأسد التي تحاول اقتحام المدينة منذ ثمانية أشهر.

* اندلعت اشتباكات بين الجيش الحر وقوات الأسد التي تحاول إعادة فتح الطريق الدولي بين مدينتي اللاذقية وحلب، لإيصال الإمدادات إلى الأحياء التي تسيطر عليها في حلب.

* في خضم حملتها لتشويه هوية الدولة السورية وتخريب معالمها التاريخية، قصفت قوات الأسد بالطيران الحربي قلعة الحصن في حمص، المدرجة ضمن مواقع التراث العالمي حسب منظمة اليونسكو، مما أسفر عن أضرار في أحد أبراج القلعة.

حصار على القابون والائتلاف يندد

* طالب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان بتحرك عاجل وسريع لنجدة آلاف المحاصرين من المدنيين في حيي القابون وبرزة، وحذر من وقوع أعمال تنكيل وتصفية بحق المدنيين.

* قال ممثل الائتلاف الوطني السوري لدى بريطانيا وليد سفور إن «ما أقدم عليه البرلمان البريطاني برفض مساعدة الشعب السوري للدفاع عن نفسه، وتزويده بالسلاح النوعي، وإن كان مخيبا للآمال لكنه لم يكن مستبعدا». وأضاف «نحن نعرف الخارطة تماما، ونلم بالتحركات، ونشاهد التحريض الإعلامي من جهة والتحريض من بعض الجهات التي تدعي أنها مدنية ومدافعة عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى موقف اليسار البريطاني الموالي للنظام السوري، والجهاتب اليمينية التي لا تريد مساعدة الشعوب المتطلعة إلى حريتها».

من جهة أخرى، قال المتحدث باسم منظمة التضامن البريطاني السوري حسان وليد إن الحكومة البريطانية صرحت بدعمها لتسليح الجيش الحر منذ أشهر عديدة من دون أي فعل، «فيما أصدقاء النظام السوري يدعمونه بالأسلحة والعتاد والمرتزقة بشكل مكشوف ودون أي رد فعل ملموس من المجتمع الدولي».

تضخم مخيف

أفاد معهد CATO الأمريكي للأبحاث أن معهد التضخم في سوريا سجل معدلا مخيفا مع نهاية الشهر الماضي، حيث بلغ 200%، لافتا إلى أن الاهتمام بتهاوي الليرة السوري غطى على كارثة التضخم التي تجتاح البلاد. في حين أن نظام الأسد زعم في نشرة اقتصادية أصدرها بداية الشهر الجاري أن «هناك ارتفاعا في معدل التضخم من 41,24% خلال الربع الثالث للعام 2012، إلى 51,54% خلال الربع الرابع للعام ذاته».

هدنة

دعت اللجنة الدولية للصليب الأحرم إلى وقف القتال بين قوات الأسد ومقاتلي المعارضة في مدينة حمص لإرسال مساعدات إلى السكان المحاصرين. وأضافت أن أرواح آلاف السوريين معرضة للخطر في مدينة حمص التي تشن قوات الأسد فيها هجوما بالطيران والمدفعية سعيا لاستعادة المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

التطورات الميدانية

أعدمت قوات الأسد 20 مدنيا بينهم أطفال ونساء في ريف حمص، بالتزامن مع حصار خانق فرضته اليوم على حي القابون بدمشق، وسط قصف مدفعي عنيف على الحي.

وقد أعلنت كتائب الثوار عن قتل قائد عمليات «جيش الدفاع الوطني» العقيد أحمد مخلوف في دمشق، كما أحرزت تقدما على الجبهة الشرقية للفوج 154 في بلدة طرطب بالحسكة.

وقد سقط 4 شهداء بينهم 3 أطفال في قصف على بلدة بسامس بريف إدلب، لترتفع بذلك حصيلة شهداء سورية اليوم إلى 55 شهيدا حتى اللحظة، معظمهم في حمص.

-في دمشق أعلنت كتائب الثوار عن قتل قائد عمليات ميليشيا «جيش الدفاع الوطني» الموالية لنظام الأسد في دمشق العقيد أحمد مخلوف.

من ناحية ثانية استمرت محاولات قوات الأسد اقتحام حي القابون، وذلك في ظل حصار ومنع لإدخال المواد الغذائية والطبية، كما منعت قوات الأسد إخراج الأهالي والمصابين والشهداء من الحي، بالتزامن مع قصف مدفعي وصاروخي على المكان لليوم الثالث على التوالي ما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء، وسط اشتباكات مع كتائب الثوار على مداخل الحي.

وقد دارت اشتباكات وصفت بالعنيفة بين كتائب الثوار وقوات الأسد على أطراف أحياء التضامن والعسالي ومخيم اليرموك.

ريف دمشق

هزت بلدة السبينة في ريف دمشق اليوم عدة انفجارات كبيرة، فيما أعلنت كتائب الثوار في دوما عن استهداف مقرات لقوات الأسد، كما قصفت بمدافع محلية الصنع مقر إدارة المركبات في الغوطة الشرقية. وقد دارت اشتباكات بين كتائب الثوار من جهة وقوات الأسد وحزب الله من جهة ثانية في بلدة الدير سلمان ومدينة داريا، وسط قصف بالدبابات على المدينة، كما استهدفت بلدات الحجر الأسود وعربين وزملكا وبلدا وحجيرة وبيت سحم بالمدفعية الثقيلة والطيران الحربي، ما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى.

حمص

أعدمت قوات الأسد 20 مدنيا في بلدة الحصوية، بينهم 9 أطفال و3 نساء، فيما استمر قصفها على أحياء حمص المحاصرة، كما قصفت بلدات قلعة الحصن وحلموز ومدينة الحولة بالأسلحة الثقيلة. وتواصل قوات الأسد قصفها الصاروخي والمدفعي على مدينة حمص وريفها لليوم الرابع عشر على التوالي، في حين دارت اشتباكات بين الجيش الحر وقوات الأسد في قرية قميري بريف حمص التي تقطنها غالبية علوية.

حماة

سقطت قذائف المدفعية على بلدة عقرب وعدد من بلدات جبل شحشبو في ريف حماة.

حلب

قصفت كتائب الثوار تجمعات لقوات الأسد في معامل الدفاع بالسفيرة مستخدمة قذائف الهاون، بينما استهدفت الأخيرة بلدة الوضيحي ومدينة السفيرة في ريف حلب بالمدفعية الثقيلة.

إدلب

سقط 4 مدنيين من عائلة واحدة بينهم 3 أطفال في قصف بالبراميل المتفجرة على بلدة بسامس، كما سقط شهيد في بلدة أبلين جراء القصف المدفعي عليها، بينما قصفت بلدات مرعيان وكنصفرة والبارة وأبديتا وسرمين بالمدفعية الثقيلة والطيران الحربي.

الحسكة

أعلنت كتائب الثوار عن إحراز تقدم في بلدة طرطب على الجبهة الشرقية للفوج 154 وسط اشتباكات مع قوات الأسد، بينما ألقى الطيران الحربي القنابل الفوسفورية على منازل المدنيين في ريف مدينة الشدادي حسب ناشطين.

دير الزور

دارت اشتباكات بين كتائب الثوار وقوات الأسد في حي الصناعة بدير الزور، فيما قصفت بلدة الموحسن في ريف المدينة. واستهدفت قوات الأسد بالدبابات حي الحويقة في مدينة دير الزور، تزامنا مع اشتباكات بين الجيش الحر وقوات الأسد في الحي.

الرقة

سقط عدد من البراميل المتفجرة على بلدة دبسي عنفان في ريف مدينة الطبقة بالرقة، مخلفة دمارا في الممتلكات. وأعلن الجيش السوري الحر سيطرته على معظم الفرقة السابعة عشرة في الرقة، وتقدمه في بعض أحياء دير الزور وفي حلب ودرعا والطريق بين أريحا بمحافظة إدلب واللاذقية.

على بلدة مزين وناحية كنسبا في جبل الأكراد بريف اللاذقية.

اللاذقية

سقطت اليوم قذائف الهاون والدبابات والصواريخ على بلدة مزين وناحية كنسبا في جبل الأكراد بريف اللاذقية.

مسار برس

دورة جديدة للإئتلاف تنتخب أحمد العاصي رئيساً

تحديات وإشكاليات كبرى أمام الإئتلاف والداخل يترقب

عبد الرحمن مطر

أنهى الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، اجتماعات دورته السابعة عشرة، بانتخاب هيئة رئاسة جديدة، بعد خلافات لايزال بعضها قائم منذ تأسيس الإئتلاف خريف العام 2012 في الدوحة، إثر استقالة الشيخ معاذ الخطيب من رئاسة الإئتلاف في ظل تصارع قوى وتيارات المعارضة السياسية السورية حول جملة من القضايا المتصلة بالتمثيل وتوسيع العضوية، وتولي المراكز القيادية في الإئتلاف، إضافة الى مسأله الحكومة المؤقتة وما أثارته قضية اختيار غسان هيتو رئيساً لها، من تجاذبات وخلافات واسعة جداً، عطلت عمل الإئتلاف والحكومة المؤقتة لشهور.

يضاف الى ذلك تدخلات اقليمية ودولية كبيرة، وعلى مختلف المستويات، ما يقود للتساؤل عما إذا كانت المعارضة السورية تمتلك قرارها الوطني، ومدى فاعليتها ومقدرتها على النهوض بمهامها، في تمكين الحراك الوطني من تحقيق أهداف الثورة وغاياتها المتمثلة بإسقاط النظام وبناء الدولة الديمقراطية المستقلة التي تقوم على أسس الحرية والعدل والمساواة بين جميع المواطنين.

هيئة جديدة – قديمة

أسفرت مشاورات كواليس الشهرين الأخيرين عن انتخاب بالغ الصعوبة لهيئة الرئاسة بأغلبية بسيطة في الأصوات بعد إعادة الإنتخاب في اليوم التالي للتصويت الأول، احتل فيه أحمد عوينان العاصي (الجربا) موقع رئيس الإئتلاف، وكلاً من سهير الأتاسي، فاروق طيفور، سالم المسلط، نواباً للرئيس، فيما آل منصب الأمين العام للدكتور بدرجاموس. وقد اتسمت فترة التصويت مع تصاعد حدة الخلافات والتجاذبات السياسية، بين المتنافسين على موقع الرئيس، والكتل والتجمعات الداعمة لكل منهم داخل الإئتلاف. فيما ترافق ذلك مع ضغوطات سياسية ومالية واسعة، للحصول على أصوات الناخبين، والتاثير على أعضاء الإئتلاف، بما يخدم توجهات اقليمية و دولية كما يرى ذلك البعض، بين مرشح للسعودية، هو في الحقيقة مرشح قوى اليسار والديمقراطية في الإئتلاف أحمد العاصي، وبين مرشح قطر ممثلاً اليمين – الاخوان المسلمين.

من هنا كانت عملية التصويت صعبة، وما تمّ تداوله عن محاولة شراء البعض الأصوات، كان مكشوفاً ومشار إليه بالبنان. وجرت محاولة اخرى لإعادة عملية التصويت، غير انها لم تنجح، فيما بدا واضحاً، ان التأجيل، سيلحق ضرراً كبيراً، يفقد الإئتلاف ماتبقى له من رصيد في الداخل. كان الهدف من ذلك، كسب جولة أخرى من تسويق أحد المرشحين على حساب الاخر، دونما عناية بالمسالة الديمقراطية التي يتوجب ان تسود العملية بوصفها : اختياراً او انتخاباً.

الجديد في الهيئة انها ضمّت طيفور، وجاموس، وأبقت الأتاسي ومسلط. وبذلك انحسر تمثيل الأخوان، بصورة شديدة، فيما استطاعت القوى الديمقراطية مركزة قرار الهيئة في يدها، إلى حدّ ما.

تحالفات وتكتلات

اتسمت هذه الدورة، بدور بارز للكتل السياسية التي تبلور نشاطها داخل الإئتلاف، وشدت ميلاد تكتل جديد هو كتلة قرار المستقبل الذي ضم 30 عضواً ويتزعمه مصطفى الصباغ، أحد أبرز مرشحي رئاسة الإئتلاف، الذي بذل جهوداً كبيرة للوصول الى طموحه، وأعلن عن التكتل إثر اعتماد نتائج التصويت الثاني والأخير لهيئة الرئاسة. وهذا التكل هدد في اول ممارسة لدوره بالإنسحاب من الإئتلاف إذا تمّ سحب الثقة من غسان هيتو مرشح الأخوان المكلف تشكل حكومة مؤقتة. قدم هيتو استقالته، فيما تمسكت الكتلة بمقاعدها.

في الوقت ذاته برز ثقل كبير للتيار الديمقراطي في مواجهة المجموعات الاخرى، وظهرت تجلياته في المناقشات العامة التي فرضتها أجواء الإ جتماعات، وخاصة في اللجنة السياسية التي أعيد تشكيلها، تلبية لمتطلبات المرحلة المقبلة، ونعني به « جنيف 2». فيما ظلت اللجان والإدارات والهيئات الأخرى بعيدة عن إعادة تشكيل، ما يعكس رؤية عدم تفجير المواقف والمصالح المتشابكة والمتداخلة داخل الإئتلاف. وكان حرياً بالتوسعة أن تقود إلى إعادة تشكيل جميع المكاتب، لخلق التوازن في العمل العام ودفعاً به نحو أداء مفيد وفعّال.

في الواقع، لم تعكس نتائج الإجتماعات، سوى صوراً باهتة للتدخلات الخارجية، التي تبادلت الإتهام بها جميع الأطراف، في المعارك المتوالية داخل الإئتلاف ليس نتيجة استقالة الخطيب، بل منذ انشاء الإئتلاف على أنقاض المجلس الوطني الذي دفن حيّاً.

أولويات وتحديات

هل يؤشر انتخاب أحمد عوينان العاصي، الى تعزيز المواجهة المسلحة، أم الجنوح نحو التسوية؟ سؤال أكثر من هام وشائك يطرح نفسه، في خضم اختلاط كل شئ في مسار الثورة السورية. مايعرف عن العاصي تجربته المميزة في امداد الثورة بالسلاح حين كان مشرفاً على ملف التسليح. ويرى مراقبون أن المشكلات لم تكن بالحجم الذي آلت إليه مسألة التسليح التى تطورت كمّاً وكيفاً. واليوم في ظل الإتجاه الدولي - الغير واضح حتى الآن – بدعم تسليح المعارضة، وهو توجه عنيّت به المملكة العربية السعودية، طوال الفترة الماضية. وإذا اخذنا في الإعتبار، جملة المعطيات هذه، وما يتمتع به العاصي من علاقات مميزة مع السعودية وغيرها، فإن إمكانية التلكؤ الدولي والمخاوف المترافقة معه والمعلن عنها مراراً، قد تتراجع قليلاً لصالح تقديم الدعم وتعزيز الثقة عبر العاصي.

ثمة تحديان أساسيان اليوم، يتمثل الأول في الفوضى الشاملة التي تحياها المعارضة السورية، جراء عدم القدرة على ضبط انتشار الكتائب والجماعات المسلحة الغير خاضعة للجيش الحر، والتي أصبحت مسلكياتها وأنشطتها ومصادر تسليحها وتمويلها مصدر قلق وتساؤل كبير.

التحدي الثاني يكمن في الكتلة الديمقراطية الجديدة، داخل الإئتلاف، والتي لاتزال مؤمنة بأن سلمية الثورة هي الأساس، وان الغلبة لن تكون إلاّ بعودتهانن في ظل الأخطاء والمخاطر والمشكلات الكبرى التي تلّم بمسار الثورة اليوم. من شان هذا التفكير أن يقود في الحقيقة إلى مسار إما شائكٍ أو ضبابي في حراك الثورتن في الحالتين هو تعطيل لأفق المشاركة الفاعلة المرجوة من مؤسسات المعارضة وفي مقدمتها الإئتلاف، في العمل الثوري انطلاقاً من الداخل، ووفقاً لضروراته ومعطياته.

استراتيجيات

غياب استراتيجيات عمل الإئتلاف في المرحلة المقبلة – حتى الآن – غير واضحة، على الرغم من انعقاد اللجنة السياسية، التي لم ينتج اجتماعها سوى مزيد من الخلافات.

يعتقد الكثيرون بمن فيهم أعضاء فاعلين في الإئتلاف، أن المرحلة الجديدة ستكون فارقة في مسار المعارضة السورية، بكل الأحوال نظراً للتطورات الكبيرة في الأزمة السورية، من حيث محدودية النجاحات العسكرية التي يحرزها الثوار على الأرض، في الوقت الذي يحقق فيه النظام تقدماض ملموساً في عدة مناطق، مثل استعادة السيطرة على حيّ الخالدية في حمص التي يواصل حصارها وقصفها، ومن قبل تلكلخ والقصير، فيما استطاع تحريك أدواته في الشمال، حيث يرتكب حزب الpyd جرائم بشعة بحق الأكراد، مثال عامودا، إضافة لدوره في ممارسة التخريب وإثارة المشكلات الدامية في اكثر من مرة وأكثر من مكان « عفرين – رأس العين « . فيما تشدد مايسمى دولة الشام والعراق نشاطها في المناطق المحررة.

لذلك، فإن الإئتلاف ستكون أمامه مهمتان أساسيتان تتمثلان في إنجاز ملفين هما:

-تشكيل حكومة مؤقتة.

-التحضير للمشاركة في جنيف2 التوصل إلى تسوية سياسية .

والواقع، أنه في غياب أي استراتيجيات عمل للمرحلة المقبلة، يبدو هذين الملفين، هما الأكثر ترجيحاً في التداول، فيما بين أعضاء الإئتلاف والقوى الإقليمية المؤثرة فيه. خاصة بعد دفع غسان هيتو لتقديم استقالته عشية انتخاب رئيس جديد للإئتلاف، على خلفية المشكلات التي أثارها تكليف هيتو، في إطار من الصراعات والتوازنات المتعددة، كان أحمد العاصي أحد أطرافها حين جمّد عضويته رفضاً لتكليف هيتو بتشكيل حكومة مؤقتة لم يقيض لها أن ترى النور لعدة أشهر من النزاعات والتجاذبات.

تشكيل حكومة، يبدو أنه يسير في اتجاه توليها عملية التفاوض في المرحلة المقبلة، كخطوة لاحقة لجنيف 2. وسيكون ذلك أحد اهم أولوياتها السياسية، او المهام التي ستقع على عاتقها. ومن هنا نجد أن تيارات في المعارضة تريد لهذه الحكومة أن تكون « وطنية « كمقدمة لتوليها مهام « انتقالية « وفقاً لبنود جنيف الستة.

المستقبل

قد لابستطيع الإئتلاف الخروج سريعاً من مشكلاته، التي تراكمت بفعل الأداء السلبي، وغياب الرؤى والاستراتيجيات، إضافة لما يثيره الشارع السوري من مسائل متصلة بالإسراف والفساد الإداري والمالي، وضعف ملحوظ في الأداء الإعلامي الذي أثرّ سلباً في سمعة الإئتلاف، ولم يتمكن من تسويقه لدى السوريين، أو المجتمع الدولي. يحتاج الإئتلاف اليوم في ظل التوازن الذي تحقق نسبياً، معالجة الخلل البنيوي، الذي أدى لعجزه عن أداء مهامه والاتجاه بكليته للداخل، والعمل على تحسس مشكلاته الأساسية والعمل على حلها. أن يكون له قدرة وسلطة إدارة المناطق الغير خاضعة للنظام، في ظل ماتعيشه من فوضى أقل مايمكن أن يقال فيه أنه ناجم عن عجز الإئتلاف، وهشاشة دوره ومكانته في الداخل.

إن المستقبل يتطلب عملاً سياسياً فعالاً، وما لمسه السوريين خلال الفترة الماضية من عمر الإئتلاف والمجلس الوطني، هو غياب الرؤية السياسية، وكذلك المقدرة على القيام بالعمل السياسي كما يتوجب، فالمرحلة القادمة تتطلب ذلك، والحراك الوطني سيظل يتيماً بلا رافعة سياسية قادرة على الفعل والتأثير، والإنجاز الوطني.

اسطنبول تتحدى العواصم

كان الصوت يأتي من آخر شارع الفاتح بلغة عربية ولكن بلكنة تركية، كانت الأغنية لا تفارق أسماعنا منذ سنتين وزيادة، كانت إحدى أهم هتافات الثورة السورية «يالله ارحل يا بشار»، كلما اقتربنا من نهاية شارع الفاتح، كلما ارتفعت أصوات الموسيقا والأغاني، في نهاية الشارع وفي ساحة الحديقة ظهرت من خلف الأشجار جموع محتشدة تحمل أعلاماً سورية ومصرية وتركية وفلسطينية، وكان المغني التركي يغني «يالله ارحل يا بشار»، «يالله ارحل يا سيسي»، وكان المحتشدون يرددون خلفه، حول المظاهرة انتشرت لافتات بالتركية والعربية تبين تضامن الشعب التركي مع الشعب السوري في ثورته، ومع الشعب المصري ضد الانقلاب العسكري.

وسط الحفل التقينا بأحد السوريين: «سمعت بالحفل عن طريق صفحة على الفايس، وجئت لأشارك في الحفل مع شعب تركيا الذي يناصرنا بقضيتنا بإيمان لم يملكه أشقاؤنا العرب للأسف في مناصرتنا، أنا هنا في اسطنبول، وهناك كل فترة مظاهرة من أجل الثورة في سوريا، في حين لا نرى أي عاصمة عربية تحتضن احتفاليات شعبية مناصرة للثورة السورية»

يقول محمد علي أصلان رئيس فرقة يوريُش (الإسراء)، لقد قمنا بهذه الحفلة مناصرة للشعب السوري والمصري في مواجهة الظلم، هذه الأمة من المغرب وحتى أندونيسيا هي أمة واحدة، وسنظل مناصرين لثورات الأمة الإسلامية حتى النصر إن شاء الله»

بولاند شاهين صحفي في وكالة الأناضول يتحدث قائلاً: « مؤسسة أوزقردات هي التي قامت بذلك الحفل، وجاء هذا الحفل لمناصرة ثورات الربيع العربي بشكل عام، والثورة السورية بشكل خاص، نقول للشعب السوري نحن معك في مسيركم لنيل الحرية، شعب تركيا معكم، لأنكم أشقاؤنا وجيراننا، ثورتكم هي ثورتنا، وسنقوم ايضاً غداً بأداء صلاة الغائب على الشهداء في جامع الفاتح إن شاء الله».

من جهتها عبرت بديعة إحدى مديرات صفحة «الثورة السورية في تركيا» على الفايس بوك باللغة التركية فيها ما يزيد عن الخمسين ألف معجب، عما تتمناه من حكومتها فعله: «أتمنى من رئيس الحكومة السيد رجب طيب أردوغان أن يجمع الفصائل المجاهدة على الأرض في سوريا بفصيل واحد، يقاتل بنفس واحد، وأن يبتعد السوريون عن هذه التفرقة»، في حين كانت طموحات حسان أحد المواطنين الأتراك، ذات سقف أكبر: «ما أريده أن يصدر أردوغان قراراً بتدخل الجيش التركي لإنقاذ الشعب السوري من الظلم والموت».

يكاد لا يمر أسبوع على اسطنبول لا تجد فيه احتفالية ما لمناصرة الثورة السورية، من مظاهرات إلى معارض إلى ندوات إلى غيرها، كل ذلك يأتي في وسط خذلان باقي العواصم العربية لشقيقتهم دمشق العروبة، وهنا نتحدث على المستوى الشعبي، وليس على المستوى الرسمي الميئوس منه، مع بعض الاستثناءات في اليمن والكويت نوعاً ما، ولكن هل الدماء السورية التي يسبب نزفها مئات الشهداء السوريين يومياً لا تستدعي تحركاً شعبياً قوياً تجاه الثورة في سوريا، هل نسي الجزائريون أننا كنا ننشد في مدارسنا النشيد الجزائري قبل السوري أيام ثورتهم، هل نسي المصريون سليمان الحلبي وجول جمّال، وهل نسي العراقيون استقبال السوريين لهم في الحرب الظالمة عليهم دون تفريق بين سني وشيعي أو عربي وكردي، هل نسي اللبنانيون تقاسم الشعب السوري لغرف بيوته معهم في 2006، هل نسي التونسيون والمغاربة جحافل المدرسين للغة العربية بعد أن أبعدتهم فرنسا عن لغتهم الأم، هل نسي العرب سوريا، هل هانت عليهم الدماء العربية. في غمار الربيع العربي الزاخم بالثورات والذي من المفترض أن يكون أحد أهم المراحل التي تجمع العرب، نرى أن الشعب العربي غرق في المساحة القطرية الصغيرة مبتعداً على الخط العريض للثورات العربية التي تنادي برفع الديكتاتورية والحكم الفاسد الذي كانوا يعتبرونه الأصل في عدم توحدهم، اليوم وفي الثورات على تلك الأنظمة الفاسدة ومن خلال شلال الدم الذي ينهمر على جباههم، لم يستطع السوريون أن يشعروا بروح العرب ترفرف حولهم، نعم هناك الكثير ممن قدموا ليجاهدوا في سوريا، ولكن الشعب في سوريا ما زال ينتظر حراكاً شعبياً حقيقياً لم يجده إلا في فلسطين واليمن.

انتهى الحفل الغنائي الثوري في الحديقة عند آذان المغرب، وكانت النهاية بطقس يدل على عمق الرابط الذي انطلق منه التحرك الشعبي التركي المناصر للثورة السورية، اجتمع معظم من كان في الحفل صفاً واحداً وراء إمام من أجل تأدية صلاة المغرب.

داريا و الحراك السلمي في الثورة السورية

تقع داريا إلى الجنوب الغربي من مدينة دمشق، وقلّما تذكر دمشق في كتاب إلا وتذكر داريا. تبعد عن دمشق حوالي 7 كم فهي أكبر مدن الغوطة الغربية ومركزها. يحدها من الشمال حي المزة ومعضمية الشام، ومن الغرب جديدة عرطوز ومن الجنوب صحنايا وأشرفيتها، ومن الشرق حي كفر سوسة، وحي المزة وحي القدم. سكانها 250 الف نسمة، تلك المدينة التي تطل على نافذة القصرالرئاسي في دمشق.

تميزت داريا بالحراك السلمي والمشاركة الضخمة من أهالي المدينة، والتي كانت محفزاً لكثير من المدن المجاورة، فكان أهالي داريا لايكتفون فقط بالتظاهر في مدينتهم بل ينطلقون للمدن المجاورة، للمشاركة وتحفيز أهالي تلك المدن على التظاهر. يذكر العالم كله المظاهرة التي خرجت بالجمعة العظيمة يوم كان عدد المشاركين يتجاوز ال 25 الف ثائر. كانت لحظات لاتنسى لأهالي مدينة داريا، حينما قرعت اجراس الكنائس مع تكبيرات المساجد، في لحظات كان الشارع الرئيسي في المدينة يكتظ بالمتظاهرين، واصوات الهتاف تعلو أفق المدينة.. نعم في داريا قدم الثوار الورود وزجاجات الماء البارد لرجال الأمن والشبيحة، وكان الرد باعتقال من قدم تلك الورود وزجه خلف القضبان، والى الآن لايزالون يقبعون في السجون، كجزاء على تقديمهم الماء البارد لرجال الامن لم تقف عصابات الأسد عن هذا الحد، بل دفعت المدينة ضريبة ضخمة لقاء هذا الحراك الثوري، تمثل في آلاف المعتقلين في الأشهر الأولى من عمر الثورة لم توقف عجلة الثورة كل هذا التنكيل والمداهمات، بل رفع علم الثورة في المدينة، رغم بعد قيادة المخابرات الجوية 5 دقائق عن المكان، حين كانت تشهد احتفالاً شبه يومي يتجلى بمظاهرة مسائية، تبث على أغلب القنوات التلفزيونية، وبشكل مباشر، لتصدح حنجرة الثوار من قلب المدينة باسقاط النظام. وكان الرد السريع بإطلاق الرصاص وسقوط الشهداء، ولكن ذلك لم يزد الثوار سوى حماساً

ومثابرة على متابعة المشوار، فكانت - في اليوم الواحد - تخرج أكثر من مظاهرة ضخمة تغرد للحرية.

لم تغب المرأة عن هذا الحراك، كان لها دورها المميزً وفعالاً. فكانت المدينة تشهد المظاهرات النسائية، التي تطالب بالإفراج عن الأزواج والأبناء والأخوة، حتى الطلاب لم يكتفوا بالمشاركة في المظاهرات، بل كانت لهم مظاهراتهم الطلابية والتي اعتبرت أول المظاهرات الطلابية في سوريا، تخرج من داريا. فتعلمت المدن الأخرى ألوان التظاهر والحراك السلمي، من إضرابات ومنشورات، وكان الرجل البخاخ يتخذ من جدرانها لوحات فنية تؤرق أعين الشبيحة، ورجال الأسد وأزلامه .

وبدأت فصول المرحلة التالية، مرحلة الكفاح المسلح الذي امتازت به المدينة، والتي أجبرت على المسير فيه بعد الرد القاسي والمروع من قبل النظام الإستبدادي الأسدي، وهنا بدأت حكاية داريا في جزئها الثاني، جزء شلالات الدماء الطاهرة التي سقت تربة المدينة. نعم مجزرة داريا الكبرى والتي سنروي احداثها لاحقاً.

اسماعيل الدارائي

باسل حفار في حديث حول الأخوان المسلمين والثورة السورية:

نحن شركاء في الثورة وجزء من المشهد السوري العام

باسل حفار: عضو المكتب السياسي وامين سر الدائرة السياسية والاعلامية في جماعة الاخوان المسلمين في سورية

كيف يمكن أن توّصف تموضع جماعة الإخوان المسلمين على الساحة السياسية السورية خلال الثورة إلى اليوم؟

-حدد الإخوان المسلمون موقفهم من الثورة السورية منذ بدايتها، وأوضحوا أنها لم تبدأ بفعلهم، وإنما هي ثورة أطلقها شباب من مختلف أطياف الشعب السوري، وعليه فقد سلك الإخوان ومنذ الأيام الأولى للثورة مسلك الشراكة مع الاخرين، واعتبروا أنفسهم جزء من المشاركين في الثورة، ومسؤولون عن توفير ما يستطيعون من دعم للشعب السوري في موقفه الذي اتخذه، أي أنهم يتخذون موضع الجزء من الكل.

-هناك تساؤلات عدة تدور في الشارع حول طريقة عمل الإخوان في الثورة، لماذا دائماً يفضلون العمل بعيداً عن الصورة، كالدفع بشخصيات علمانية لرئاسة المجلس الوطني، وغيره من السلوكيات التي تعتبر من المثالية الطافحة المثيرة للجدل، واعتبار أن الإخوان يفضلون العمل في الخفاء.

-هذا كلام غير صحيح، فالإخوان لم يعملوا في الخفاء، بل حرصوا على اظهار موقفهم من اليوم الأول، وقرروا ان يكونوا جزءا من المشهد العام، ولكنهم ليسوا حريصين على أن يكونوا في المقدمة، لاعتبارات عدة منها ما أسلفت ذكره حول مسلك الشراكة مع باقي أطياف المعارضة، ولأننا لا نعتبر أنفسنا المسؤولين عن كل صغيرة وكبيرة في الثورة. ولكننا معنيين بتقديم كل ما نستطيع لتصل الثورة الى اهدافها

الإخوان موجودون حالياً ضمن مؤسسات المعارضة باسمهم الرسمي وبشكل طبيعي

-ولكن لماذا لا تكونون أنتم في المقدمة، دون الاستحواذ على القيادة بشكل مطلق، فعلى سبيل المثال كنتم تمتلكون أكبر نسبة من أعضاء المجلس الوطني، إلا أنكم لم ترشحوا رئيساً له، ومن الممكن أن يكون له نواب، بل فضلتم التحكم بالأمور من الخلف بما تملكونه من علاقات كبيرة...

-هذا ناتج عن تقدير موقف محدد بالقدر الذي يكون فيه الوضع مقبولاً داخليا وإقليماً ودولياً، علما ان غياب الإخوان عن منصب الرئاسة لا يعني غيابهم عن دائرة الفعل، ولعل موقفنا هذا اعطى صورة جيدة حول قدرة المكون الاسلامي على تفهّم الآخر والعمل معه في مختلف المواقع، وعدم حرصنا على موقع بحد ذاته لإدارة الأمور، واستعدادنا لمشاركة كل المسؤوليات، وأود أن اشير هنا الى ان هناك مبالغة كبيرة في حجم تمثيل الإخوان داخل تشكيلات المعارضة، فعلى سبيل المثال الإخوان لا يملكون سوى ستة أعضاء في الأمانة العامة للمجلس الوطني، هناك بعض الأعضاء من خارج الإخوان المسلمين وقفوا إلى جانب الإخوان في بعض المواقف، وضموا أصواتهم إلى أصوات الإخوان في بعض القرارات، إلا أنهم أنفسهم وقفوا مواقف مغايرة لمواقف للإخوان في قرارات أخرى، وهذه هي لعبة السياسة والشراكة، اذ تطرح قراراً تحاول إقناع الآخرين به، و«الناجح» من يتمكن من إقناع أكبر عدد من الناس بالرؤية التي يظنها الأفضل.

-حول سياسة التحالفات والتعامل مع الأعضاء غير المنظمين، خرجت مؤخراً دراسة حول الإخوان في سوريا تقول بأنكم قادرون على العمل في السياسة غير الرسمية أكثر من عملكم ضمن السياسة الرسمية، أي تستطيعون الاعتماد على أعضاء من خارج دائرة الإخوان في لعب دور محدد لهم أكثر مما تعتمدون على أعضاء إخوانيين، ما مدى صحة هذا الكلام؟

-لا أعتقد أن هذا الكلام صحيحاً، وبينما تسألني هذا السؤال انا اراجع في ذهني المحطات الأساسية السياسية في عمل الإخوان في سوريا، ولعل أبرز مراحل العمل السياسي للإخوان في سوريا كانت أيام الأستاذ مصطفى السباعي مؤسس جماعة الإخوان في سوريا، وقد دخل الرجل في انتخابات وخاضها بشخصه ضمن قوائم كانت تضم مسيحيين وعلويين وغيرهم. وفي كل المناسبات التي أتيح للإخوان العمل قاموا بتمثيل أنفسهم بشكل واضح وصريح

-نحن نتكلم في طور العمل السري.

-طور العمل السري لم يكن فيه ممارسة سياسية أصلاً تمكننا من المقارنة، الآن ومع انطلاق الثورة عاد الإخوان إلى المشهد السياسي وعادوا لتمثيل أنفسهم في صفوف المعارضة، وهناك تيار او رأي داخل الإخوان يرى أن يخوض الإخوان غمار العمل السياسي ممثلين بحزب أو حركة سياسية، إلا أن القرار النهائي كان ان يتم العمل السياسي في المرحلة الحالية كإخوان وأنه ما من داع لأن يتم تمثيل الاخوان بشكل غير مباشر، وكما ترى فالإخوان موجودون حالياً ضمن مؤسسات المعارضة باسمهم الرسمي وبشكل طبيعي.

-إذا كنتم متواجدين بتمثيلكم الرسمي، لماذا تنشئون مؤسسات تعتبر مستقلة عنكم، كمؤسسة وطن وجمعية سوريا الخير، لماذا لا تتبع تلك المؤسسات بشكل رسمي ومباشر للإخوان، يرى البعض أن الغاية من ذلك التغول في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية للثورة، ما ردكم على ذلك؟

-هذه المؤسسات وغيرها مما ينسب للإخوان هي فعلا ليست تابعة لجماعة الإخوان المسلمين بالمعنى التنظيمي، وبمعنى أوضح تيار الإخوان المسلمين تيار كبير، فإذا قرر شخص من تيار الإخوان المسلمين، أو من المؤمنين بفكر الإخوان أن ينشئ مؤسسة ما، فهل هذا يعني تبعية المؤسسة للإخوان، بالطبع لا، ومؤسسة وطن مؤسسة نشأت بجهود أبنائها.

-لكن مؤسسة وطن التي نتحدث عنها مثلاً أعضاؤها إما إخوان أو أبناء إخوان؟

-وما العيب في ذلك، الإخوان اليوم حول العالم بحسب بعض الدراسات حوالي مئة مليون إنسان، يعملون ويقودون العديد من منظمات المجتمع المدني، وهناك دراسات تقول بأن تنظيم الإخوان هو الأكثر تواجداً في العالم في منظمات المجتمع المدني، فهل يعقل أن كل منظمة يتواجد فيها الإخوان يجب أن تتبع مباشرة لهم، هناك الكثير من المنظمات يقودها أبناء الإخوان أو يشارك بها أبناء الإخوان، فليس من المعقول أن كل منظمة تعمل في مجال المجتمع المدني أو في الحقول الإغاثية أو الإعلامية في الثورة السورية اذا شارك فيها احد من الاخوان تصبح تابعة لتنظيم الإخوان.

-فهل تعتقد مؤسسات مثل وطن ليس القائم على رأسها من الإخوان؟

-أنا لا أعتقد، أنا أعرف أن مؤسسة وطن ليست تابعة للإخوان تنظيمياً، قد يكون عدد من العاملين فيها يحمل الفكر الإخواني، أو ابن لأعضاء في الإخوان، وقد يتفق بعضهم مع الإخوان في أمور كثيرة بسبب تلاقي الإيديولوجية، ولكن أن تكون المؤسسة تابعة للإخوان، كأن تأخذ اوامرها منهم، أو تنظم بفعلهم، فهذا الكلام غير صحيح.

-حول الإيديولوجيات، هناك من يرى أن عدم وجود تناغمية في التواصل بين القاعدة الشبابية للثورة، وجماعة الإخوان، هو أن الأمر متروك لأبناء الإخوان، والذين قد ينتمي الكثير منهم للإخوان تنظيمياً، إلا أنهم لا ينتمون فكرياً لهم.

-العكس قد يكون صحيحاً حول الانتماء، فمن الممكن أن تنتمي فكرياً لتنظيم ما ولا تنتمي تنظيمياً، ولكن أن تنتمي تنظيمياً ولا تحمل الفكر فهذا مستحيل،

-نتيجة الملاحقة التي عاناها الإخوان خلال فترة النظام السابق، وتهجير معظم الإخوانيين، فإن معظم المتعاملين مع الثورة من أبناء الإخوان، والذين لهم دور بارز هذه الأيام، لا يعرفون سوريا، ولم يزوروها سابقاً، وجاؤوا للعمل فيها لأول مرة، لذلك لا يستطيعون التواصل بشكل أكبر، لا يمتلكون علاقات قوية وحقيقية مع الوسط الثوري السوري في الداخل، مما أدى إلى ضعف القاعدة الشبابية لكم في الداخل، وهناك ناشطون يتحدثون عن أن معظم من يرغب في الانضمام إليكم من الداخل، يبني رغبته تلك على أساس مصالحي، وليس إيديولوجي.

-أولاً قيادة العمل في الداخل اليوم لا تتم من قبل شباب الإخوان وحدهم، وإنما من خلال إخوان الثمانينات ذاتهم، وفترة الانقطاع لا شك موجودة وتضفي بتبعاتها على الشباب وحتى إخوان الثمانينات، إلا أن أكثر من سنتين من الثورة تكاد تكون كافية لسد هذه الفجوة او تحجيمها وإعادة بناء العلاقات، طبعاً ليس كمن عاش في داخل البلاد، إلا أنه كان هناك فجوة تم تجاوزها بشكل أو بآخر. أما فيما يخص قضية الانضمام والانتماء للإخوان، فالإخوان لم يفتحوا باب التنظيم أساساً حتى نتحدث عن وجود قاعدة شبابية من عدمها، بل على العكس تماماً نحن نعاني من ضغط شديد جداً من الداخل لفتح باب التنظيم، وعندنا أسماء كثيرة جدا تنتظر الانتساب، ولا صحة لما يقال عن أننا نشكو من ضعف الاقبال في الداخل، أما هل نية الناس بالانضمام بنيت على أساس مصلحي أم على أساس قناعة، فهذا أمر يكون محط متابعة، وهناك لجان مسؤولة عن منح العضوية تراجع ذاتية الشخص، وحتى بعد دخوله الجماعة فكأي تنظيم، هناك مراحل في التدرج يمر بها المرء، ونحن لا نستطيع أن نحكم على الناس من خلال نواياهم، وإنما من خلال أعمالهم.

هناك الكثير من المنظمات يقودها أبناء الإخوان أو يشاركون فيها

-هناك من يرى أن جماعة الإخوان ذاتها تعاني من انقسامات داخلية وحالات صراع على الزعامة «بين حموية وحلبية»، ولوبيات تتشكل ضمن الوسط الإخواني، وهناك من يقول إنه إلى اليوم لا يستطيع المراقب العام للإخوان السيد محمد رياض الشقفة العمل بتناغم واحد في الوسط الإخواني بسبب لوبي المراقب العام السابق السيد صدر الدين البيانوني، فإن لم تستطيعوا حل هذا الإشكال إلى اليوم، فكيف من الممكن أن تمنحوا الثقة في إدارة دولة مستقبلاً؟

-طبعاً الإخوان المسلمون ليسوا بنسخ مكررة من احد، وفي داخل الجماعة هناك تيارات وتعدد في الآراء حول العديد من الأمور ، إلا أن الصورة ليست بالشكل الذي وصفته ، موضوع جنيف2 مثلا، لو راجعت مواقف الاخوان الفردية فستجد أن هناك من مع المؤتمر، وهناك من هم ضده، الإخوان منذ نشأتهم وحتى اليوم يعتمدون مبدأ الشورى والتصويت في اتخاذ قراراتهم، وإذا تم التصويت على قرار ما يمضي الجميع به، وفيما يخص المراقب العام، فليس هناك خلاف بالشكل الذي ذكرت، وقد فاز المراقب العام الحالي بأغلبية كبيرة جدا ، وبعد أن تم ذلك كان السيد علي صدر الدين البيانوني من أول المهنئين له، والماضين خلفه.

-هناك من يقول إن قرابة الدم حالياً فيها أولوية أو حالة تثقيلية للعضو للتقدم في جماعة الإخوان المسلمين، هل هذا صحيح؟

-الإخوان ما زالوا مغلقين باب الانضمام من الداخل كما أسلفنا، فمن يدخل اليوم هم أبناء الإخوان من الخارج، الاخوان يدرسون عملية الانفتاح التنظيمي على الداخل السوري، وفيما لو قرروا ذلك فسيضمون عدداً كبيراً من أبناء الداخل وهو ما سيشكل قوة غالبة على أبناء الإخوان في الخارج، وهذه الأمر لاقى استحسان أبناء الإخوان قبل غيرهم.

-في المجال العسكري، هل هناك دعم عسكري لكتائب موجودة على الأرض من قبل الإخوان؟

-الإخوان المسلمون يرون أن الوضع العسكري أصبح أمراً واقعاً على الأرض لا يمكن نكرانه أو تجاهله، ولكن ليس للإخوان تنظيم عسكري خاص بهم، هم يتواصلون مع تشكيلات عسكرية مختلفة ويحاولون تقديم العون ما استطاعوا.

-ظاهرة ألوية الدروع، يقال إنهم يتلقون دعم من الإخوان، وغيرها أيضاً، لكن للأسف سوء سمعة الدروع في حلب يؤثر على سمعة الإخوان.

-أولاً لا يوجد لواء مقاتل أو منظمة قتالية واحدة مدعومة جملة وتفصيلا من قبل الإخوان، الإخوان يحاولون تقديم العون لكتائب محددة يثقون ان ابناءها من أصحاب الفكر الوسطي المعتدل الذين لن يستخدموا الدعم لأمور غير الجبهة القتالية ضد بشار وجنوده، في هذا الإطار ربما هناك مجموعات من الدروع يقوم الإخوان بتقديم العون لها، وعندما يعرف الاخوان عن أي مجموعة ممن يتواصلون معها ارتكابها لمخالفة او إساءة فانهم لا شك يتوقفون عن التواصل معها، اما أن يدعم الإخوان لواءً أو منظمةً ما بكاملها بخيرها وشرها فهذا لا يحدث.

-أي أن منظمة الدروع ليست مدعومة بشكلها الكامل من الإخوان المسلمين؟

-لا طبعا، لا هي وغيرها

-الإخوان يشددون دائماً على المذهب الفكري الوسطي، وهذا المذهب ناتج عن إيديولوجية الإخوان، ورسالة تطمينية للداخل والخارج، وقد تكون نجحت في الخارج، ولكن على المستوى الداخلي، نرى أن قوى سلفية حققت خطوات أكبر بكثير على الأرض، فما تقول حيال ذلك؟

-اولاً، منذ نشأة حركة الإخوان على يد الإمام حسن البنا وإلى اليوم هذا هو منهجها وفكرها، في فترات معينة كان ثمن هذا الفكر الإعدام وظل الإخوان ينادون به، وفي فترات أخرى فهمه الآخرون على أنه

هناك توجه إسلامي عام لدى الشعب السوري يُقزَّم بقضية الإخوان

تصارع القوى الإقليمية في المنطقة تحكمه المصالح .. والإخوان ليسوا طرفاً في الصراع

الثورة لا تحتمل التجارب ولن نقوم بقرارات لا تستند على حقائق

طمأنة، في كل الأحوال هذا فكرنا ومنهجنا منذ اليوم الأول لنشأة الجماعة وليس مجرد حالة مرحلية، أما حول ما حققته المجموعات السلفية على الأرض، فالظرف الذي تعيشه سورية اليوم هو مناخ ملائم لنشاط المجموعات السلفية ،ونتمنى ان ينتهي هذا الوضع المتأزم بسرعة وننتقل بسرعة الى مرحلة بناء سورية الجديدة ، بحيث يكون هناك متسع للجميع واستيعاب لكل مجموعات العمل على الأرض على مختلف توجهاتها ، وبالتأكيد في الظرف الجديد سيكون هناك تركيبة جديدة ، لأنه سيكون هناك مجموعات أقدر على الفعل السياسي، والتقدم للتيار السلفي أو غيره، لا يقلقنا، طالما هو موجه ضد النظام المجرم وضد قوى الشر في سورية ، فكل تقدم ضد نظام الأسد هو إنجاز.

- هناك من يرى أيضاً أنكم لجأتم في مواجهة هذا المد إلى دعم جهات سلفية أقرب للفكر الإخواني من أخرى، كدعم أحرار الشام مثلاً.

-ما أعرفه أن أحرار الشام لم يتلقوا دعماً فعلياً من الإخوان، قد يكون حصل لقاءات ، قد يكون حصل بعض الإمدادات لا أعلم، إلا انها لا ترقى إلى مستوى الدعم الفعلي لأحرار الشام، من ناحية أخرى لا نعتبر أنفسنا مسؤولين عن دعم أو إيقاف المد السلفي، السلفية هي جزء من الحالة الإسلامية، ونحن جزء آخر منها، لا نعتبر أننا ضده أو مسؤولين عن إيقافه، أو أنه تيار منافس لنا، وسوريا بطبيعة الحال فيها تيار صوفي واسع ، وشيوخ سوريا وعلماءها يميلون إلى التركيز على معاني الإسلام، والنظر إليه من زاوية الوسطية، ولا نرى أن هناك منافسة حقيقية، هذه قضية مصطنعة من الإعلام، هناك مد ثوري يريد إسقاط بشار الأسد، وإضفاء صفة حصرية لهذا المد، أو إظهاره على أنه مد ضد مد آخر، إسلامي ضد علماني، إسلامي ضد إسلامي، هذا ليس وقته.

الإخوانيون هم الأكثر تواجداً في العالم في منظمات المجتمع المدني

-وما رأيك حول ظهور تيارات تكفيرية؟

-حتى الآن هذا الأمر محجوز ضمن أطر معينة، وضمن أشخاص محدودين، حتى الجهات المتهمة بهذا الأمر عندما تجلس معها تراها لا تفكر حسب ما يروج عنها، هناك أخطاء واشكالات ولكنها لا زالت حالات فردية او محدودة.

-هناك حالة من الاحتقان في أوساط الناشطين الثوريين في الداخل تجاه الإخوان المسلمين، ما مردّ ذلك برأيك؟

-انا أتواجد كثيراً على الأرض، ولم ألحظ تلك الظاهرة، ربما هناك عتب على الإخوان يشبه العتب على باقي المعارضة، بأنه هناك تقصير في العمل وابتعاد عن الشارع، ووجود فجوة بين الخارج والداخل،

-لكن هناك اتهامات بمحاولة الإخوان الاستحواذ على العمل السياسي بالكامل وإعادة خلق فكرة الحزب الواحد؟ ويثار ذلك حول دعم المجلس الانتقالي السابق بشكل مطلق من قبل الإخوان دون غيره من القوى الثورية، ومن ثم الانتقال به إلى مجلس المحافظة؟

-هناك مبالغة كبيرة في قضية الإخوان كما أسلفنا، هناك توجه إسلامي عام لدى الشعب السوري يُقزَّم بقضية الإخوان، لذلك دائماً عندما يصل شخص ذو توجه إسلامي إلى منصب معين نسمع الاتهامات تجاه الاخوان، حتى وان كان هذا الشخص مختلفا كلياً عن إيديولوجيا الإخوان المسلمين، أما تشكيل الانتقالي أو مجلس المحافظة أو غيرها، فالشخصيات التي في هذه المجالس لم تأتِ من فراغ، هي شخصيات ثورية بارزة ومعروفة، قد يكون هناك تفاوت في النشاط الثوري، لكن هناك انتخابات تطرح ذلك الفرز، الإخوان لم يتدخلوا في الترشيحات ولم يفرضوا أحداً، وكل المرشحين والفائزين كانوا في الثورة ومعروفون في الوسط الثوري جيدا، وبرزوا في الداخل ولهم قاعدتهم.

-في حالات الإغاثة في حلب، على المستوى الغذائي أو المستوى الطبي، هناك جهات يرتبط ذكرها أو اسمها بالإخوان، وترتكب العديد من التجاوزات التي تعتبرها اجتهادات شخصية، كبيع دواء مجاني أو بيع طحين الإغاثة إلى غيره، ألا يسيء ذلك للإخوان؟

-يجب أن نفرق بين ما هو فساد مباشر من عملية سرقة أو اختلاس أو نهب، وبين ما هو سوء إدارة، نحن لسنا في موقع أن نأتي بالناس ونضعهم في خانة المحاسبة فهذه مهمة القضاء، والجهات التي تتهم هي من يفترض بها أن تتقدم بالشكوى الى جهة قانونية أو قضائية، وحتى لو كان هناك شخص عضو في الإخوان قد اساء لا سمح الله فإن الجماعة ستكون أول من يقف مع القضاء إذا ثبت أن هذا الشخص مسيء، لكننا لا نعتمد على القيل والقال في تقييم العمل.

إذاً هل تعتقد أن الاستثمارات السياسية للإخوان المسلمين داخل سوريا ناجحة، وهل تتناسب مع الإمكانيات التي يمتلكها الإخوان للعمل في الداخل؟ أي بين العمل الميداني على الأرض، وما يمتلكونه من وسائل لذلك العمل.

-الإخوان المسلمون السوريون بالذات شُرِّدوا من بلادهم على مدى ثلاثين عاماً، وإمكاناتهم محدودة ، وقد يكون رصيدهم الأكبر في العلاقات التي يمتلكونها في المنطقة بحجم الانتشار الكبير لهم بحكم تشردهم، وما عدا ذلك فإن امكاناتهم المادية تبقى محدودة امام الوضع الصعب الذي تعانيه سورية ، وبالتالي إن أردنا أن نقيم دور الإخوان بشكل دقيق فيجب أن نطّلع على إمكاناتهم الفعلية، أما ما يتمنى الإخوان القيام به، أو ما يرون من الضروري القيام به فهو أكبر مما يتم الان قطعاً، لكن للأسف ما هو متوفر من إمكانات بين أيديهم لا تسمح لهم بسهولة بلعب دور أكبر ، وهذا يؤلمنا ولا شك، الأزمة في سوريا ضخمة جداً، وتحتاج إمكانات على مستوى دول كبيرة، حتى الدول ذات الإمكانات العادية قد تقف عاجزة امام الازمة في سورية.

-لكن هناك أرقام هائلة ذكرت بأنها تورد للإخوان، منها على سبيل المثال 20 مليون دولار من الإخوان المسلمين في ليبيا.

-لم يعلنوا عن 20 فحسب، وإنما أعلنوا عن 100 مليون، لكننا لم نستلم شيئا منها وهي ليست لنا أصلا وانما للمجلس الوطني.

الائتلاف ليس ممثلاً شرعياً للشعب السوري بحالته الشعبية

-هل يوجد رقم تقريبي لحجم المساعدات التي جاءت للإخوان المسلمين خلال فترة الثورة السورية؟

-الإخوان المسلمون في سوريا يمولون نفسهم من جيوب أعضائهم، قد تأتي بعض المساعدات من وقت الى اخر من طرف ما ويطلب من الإخوان توزيعها او ايصالها الى مستحقيها، ولكن فيما يتعلق بدعم حقيقي او مستمر بالكميات التي تتحدث بها لم يأتِ، حتى المبلغ الذي أعلن عنه الاخوة في ليبيا انما جاء لدعم المجلس الوطني وليس الإخوان في سورية، وما أعلمه أن المجلس الوطني لم يستلم فعليا هذا المبلغ، وحول المساعدات التي تأتي لسوريا فقد حرص الإخوان على أن تتم تلك العمليات المالية من خلال قوى المعارضة ممثلة بالمجلس الوطني او الائتلاف

-في المرحلة الماضية كان الإخوان ملاط المجلس الوطني، وخرجت مظاهرات كبيرة في سوريا في بداية تشكيله تنادي به ممثلاً لها وللثورة، ثم من بعد ذلك لم يعد يعترف به أحد، وجاء الائتلاف الذي تحفظتم عليه بداية ثم شاركتم به، لتعاد تجربة المجلس الوطني مرة أخرى، اليوم ما يمتلكه الائتلاف في الشارع السوري ضعيف جداً، ما موقفكم الحالي اليوم مما وصل إليه الائتلاف؟

-الإخوان المسلمون هم جزء من الائتلاف، وليسوا عنصراً خارجياً عنه ليكون لهم موقف منه، ويتحملون جزء من المسؤولية الملقاة على عاتق الائتلاف سواء بالسلب أو الإيجاب، الإخوان المسلمون على المستوى السياسي وضعوا نصب أعينهم هدفاً يتلخص بالعمل على جمع أكبر قدر ممكن من أطياف المعارضة تحت مظلة واحدة، المجلس الوطني، والائتلاف، أياً كانت التسمية ، واعتبروا أنهم خطوا خطوة للأمام بمساهمتهم بتشكيل المجلس الوطني ليكون تلك المظلة، حيث كان يحوي تنوعا كبيرا يعبر عن الطيف السوري الواسع، في مقابل مراهنة من أعداء الثورة حول استحالة اجتماع المعارضة السورية تحت مظلة واحدة، فيما بعد أداء المجلس الوطني لم يكن بالمستوى المطلوب على الأرض، فكان الائتلاف الذي انضممنا إليه أيضاً.

-المشكلة في حالة التجمع التي تم إنجازها هي أنها تعاني من مرض ذاتي في التذرر.

-هذه ليست مشكلة التجمع، وإنما مشكلة المعارضة، ولو تابعت باقي التجمعات فستجد فيها نفس المشكلة.

-حول التجمعات، انتخب منذ أيام قليلة أحمد عاصي الجربا رئيساً جديداً للائتلاف ضمن رد فعل شعبي مضاد لشخصه وللائتلاف بشكل عام، ما رأيكم في ذلك؟ وكيف يتم القبول برئيس ائتلاف قد يكون مرفوضاً شعبياً من قبل جسم سياسي يقول إنه الممثل الشرعي للشعب السوري؟

-الائتلاف ليس ممثلاً شرعياً للشعب السوري بحالته الشعبية، وإنما هو ممثل للمعارضة السورية، وعندما ينتخب الائتلاف رئيساً فهناك الكثير من الملابسات التي لا تخضع لمعادلة الدور الشعبي، طبعاً نتمنى أن يكون رئيس الائتلاف شخصية ذات بعد شعبي وقبول على الأرض، ولكن إذا جرت انتخابات وأفرزت بعض الوجوه غير المقبولة شعبياً مثلاً، هل نقوم نحن بالانقلاب على الانتخابات بسبب رفض الناس للأمر، هذه معادلة صعبة تحتاج إلى توقف، وإلى عملية حساب طويلة.

-هل هذا يعني أنه من الممكن أن تقبلوا رئيساً للائتلاف في ظل رفض شعبي له؟

-نحن لا نستبق الرفض الشعبي، ولكن نحن جزء من الائتلاف، وجرت حالة انتخابية انتهت بنجاح شخصية معينة، نحن مستعدون لدعم أي شخصية منطلقة من بعد شعبي يتفق عليها الشارع، أعطني اسماً تتفق عليه عشر فصائل على الأرض لندعمه، لا نريد أن نبني مثاليات، وأن نقول إن هناك قبول لرئيس الائتلاف الجديد أو لغيره، نحن نستشف ان هناك حالة رفض حالياً لكل ما يأتي من المعارضة، ولكن كثير من الناس يرفضون اليوم السيد الجربا دون أي سبب، حتى أنهم لا يعرفونه.

-لكن هناك انتقادات كثيرة على السيد الجربا نابعة عن صورة له مع بشار الأسد يقال إنها التقطت أيام الثورة.

-هناك الكثير من الاتهامات، وفي حال صحت تلك الاتهامات سيكون لنا طبعاً حسابات أخرى،

-عداد الدم السوري اليومي مئة قتيل وما يزيد، وأنتم تتحدثون بمنطق «إذا صح»، الأوضاع لا تتحمل التجربة.

-لأنها لا تتحمل التجربة فإننا لن نقوم بتصرفات لا تستند على حقائق، من غير المعقول أن تظهر صورة غير موثوق منها على الانترنت، فنقوم على أساسها بسحب ثقتنا بالشخص، الأمر يجب أن يكون مدروساً، وليس مجرد ردات فعل، واسمح لي ان اذكر امرا اخر ، أعضاء الائتلاف لا يأتون من فراغ، نعرف أنه في أوساط المعارضة هناك حالة من الفوضى وعدم التنظيم وغيرها من السلبيات، لكن ليس لدرجة أن أي شخص يمكنه الدخول في صفوفها او الترشح فيها، هناك من يراجع هذه الأمور، وحين يترشح شخص ما فهناك جهات كثيرة تعرف من هو وما تاريخه وما يريد وإلى أين هو متجه، وبالتالي الأمر ليس بهذه البساطة.

ليس للإخوان تنظيما عسكريا خاصا بهم، هم يتواصلون مع تشكيلات عسكرية مختلفة ويحاولون تقديم العون ما استطاعوا

-في سياق آخر حول ملف الحكومة الانتقالية، تم الإعلان عن استقالة غسان هيتو عن رئاسة الحكومة، وهناك أحاديث حول أن المرشح الأوفر حظاً هو رياض حجاب، وهو مدعوم من قبلكم، ما سر تخليكم عن هيتو لصالح رئيس الوزراء المنشق؟

-هناك من سبعة لثمانية أسماء مرشحة لرئاسة الحكومة، وقد يكون السيد رياض هو الأوفر حظاً لكنه ليس الوحيد.

-الإخوان من يدعمون؟

-لم يتخذوا قرارا رسميا بعد

-هناك من يقول إن ترشيح الجربا لرئاسة الائتلاف، وحجاب لرئاسة الحكومة المؤقتة، بما يمتلكونه من رصيد سابق من تواصل مع النظام، من اجل تسهيل العملية التفاوضية القادمة في جنيف 2؟

-هناك أطراف من المعارضة السورية، مثل هيئة التنسيق أو غيرها لا يجدون حرجاً في التحاور مع النظام، ويعتبرون ان ذلك من شأنه أن يمهد لحل للأزمة، لكن الجزء الأكبر من المعارضة ومن ضمنهم الإخوان لا يرون أن الحوار مع النظام سيفضي إلى حل الأزمة، أما هل في رؤية السيد الجربا أو رياض حجاب أن نتجه للحوار مع النظام، لم نسمع بذلك، بل على العكس ما نسمعه أنهم تماماً مع حالة الرفض للحوار مع النظام،

-في الحكومة الانتقالية القادمة كم تتوقعون أن يكون نصيبكم من الكراسي الوزارية؟

-واحد أو اثنان.

-في الأوساط الشبابية الثورية حالياً هناك مشاورات وحلقات تواصل حول خروج مظاهرات في مراحل قادمة تسحب الاعتراف بالائتلاف الوطني، في حال حدوث ذلك ماذا سيكون تصرف الإخوان؟

-المشكلة الحقيقية ليست في سحب الاعتراف منه أم لا، المشكلة ما هو البديل في حال إسقاطه، فالائتلاف على علاته أو سلبياته هو مظلة تجمع أكثر من 70% من المعارضة، لو تم تفكيكه ستعود جهات المعارضة للتشرذم إلى عشرات الجهات لذلك نحن سننصح ونوضح ذلك، لكن في حال اختار الشعب السوري طريقه سنكون معه، فأي شيء يذهب باتجاهه الشعب السوري نحن معه.

-حول علاقات الإخوان الإقليمية، هناك من يقول إنكم تخليتم عن قطر لصالح المملكة العربية السعودية؟

-الإخوان هم قوة موجودة في المنطقة، إلا أنهم ليسوا في معرض أن يتخلوا عن دولة مثل قطر...

-المقصود هو الابتعاد عن قطر لصالح السعودية. ما صحة ما يثار حول قطر والسعودية؟

-القطريون حاضرون في المشهد، والسعوديون والأتراك وغيرهم، الوضع السوري لم يعد يخص السوريين وحدهم، انعكاساته واضحة على الآخرين، والإخوان هم جزء من المعارضة التي تعاني بمجملها من هذا الأمر، فحسابات المعادلة الجديدة في المنطقة تنعكس على المعارضة، وليس على الإخوان فقط، ولكن وضع الاخوان على أنهم نقطة التقاء الصراع او المصالح أمر مبالغ فيه، نقطة الالتقاء ليست الإخوان ولا حتى المعارضة، وإنما هي سوريا.

-صحيح، ولكن حتى اليوم أي جهة إقليمية أو دولية عندما تريد التحدث مع جهة تعتبرها رسمية في سويا أو مالكة قرار تتجه للإخوان في البداية...

-ليسوا لأنهم يعملون مع قطر والسعودية، بل لأنهم تنظيم.

-لكن قضية السعودية وقطر تطرح اليوم في الأوساط بقوة لا يمكن نكرانها، ما سبب هذا التحول من قطر إلى السعودية كلاعب مؤثر وأساسي على الساحة السورية؟

-هذا تصارع قوى إقليمية في المنطقة تحكمه المصالح وخطط المنطقة نفسها، والإخوان ليسوا طرفاً في الصراع

-ما يتم تناقله في الأوساط السياسية السورية أن الإخوان باعوا قطر لصالح السعودية...

-الإعلام له دوره نشر هذه الطروحات الغير صحيحة، أكرر أن الإخوان ليسوا جزء من تلك الإشكالية ان كانت موجودة، هم طرف من المعارضة ككل ومن الشعب السوري، والشعب السوري كله جزء من الحراك في المنطقة.

-هل أنتم راضون عن الاستثمارات السياسية للإخوان في مرحلة الثورة إلى مرحلة ما بعد الثورة.

-نحن بذلنا كل جهودنا لدعم الثورة وحاولنا استثمار كل امكاناتنا لتحقيق النصر وتقليل الخسائر وما زلنا نعمل وفق هذا النهج، في بعض الأمور نجحنا، وبعضها لم تحقق النجاح الذي كنا نأمله، لكن هل حققنا كل ما نطمح إليه، لا أعتقد، كنا نتمنى أن تكون المعارضة أكثر تماسكاً، ويكون لها مشروع واحد أكثر قرباً من الشارع، وان يكون الثوار على الأرض أكثر تنسيقا فيما بينهم وأكثر تشاركا، أمور كثيرة لم نتمكن من الوصول لها بعد ولكننا نعمل عليها وسننجح ان شاء الله.

" رؤيا " تفتح ملف القضاء في المناطق المحررة

هل يطبّق مجلس القضاء الحر العدل والإنصاف؟

الثورة بطبيعتها حال من الفوضى، والثورة تحمل في أحد وجوهها الرعب، هي انفجار اجتماعي على وضع جاثم، ففي مضمونها خصم لدود للإستقرار، ولكن مع طول أمدها وتشعب نتائج قيامها دون الوصول إلى تحقيق مطلبها الرئيس بإسقاط النظام، وتدفق الطامحين والمتسلقين عليها، والحاجة إلى ضابط يحمي المجتمع الجديد المتكون في المناطق المحررة، والمؤلف من الثوار والبسطاء والمتسلقين، تلك الخلطة السحرية المؤهلة للإنفجار في أي لحظة، ووجود جسم حَكَم يفصل بين الناس في ما يجب وما لا يجب، في ظل المعمعة التي أحدثتها الثورة، كل ذلك دعا إلى إيجاد محاكم تسعى لإقامة العدل وصيانة الحقوق، وهذا بحد ذاته إنجاز كبير يسجل للسوريين عموماً.

في إطار البحث عن الإستقرار وتحصيل الحقوق لمن اغتصِبت منه، ومع ثبات الأمور في المناطق المحررة، وما كانت تعيشه من فراغ أمني هائل، كل ما سلف دعا لقيام هيئة قضائية تحكم بين الناس وتحصّل حقوقهم، وتضع بعض من حمل السلاح بحجة الجهاد في مكانه الطبيعي، وتمنعه من استغلاله لغايات أخرى شخصية.

رحلة المحكمة:

بعد أن دفع النظام الثوار إلى حمل السلاح، دفاعاً عن أنفسهم، ووقوع مناطق كاملة في الريف الشمالي من محافظة حلب بيدهم، وبسبب نقص المال وحاجتهم إليه، لجأ الثوار إلى خطف من يدعم النظام بالمال، والشبيحة الذين يقمعون المظاهرات، التي كانت ما زالت على سلميتها في حلب المدينة، ثم طلب الفدية عنهم لدعم المقاومة المسلحة للثورة، إضافة إلى سيطرتهم على المرافق العامة ومؤسسات الدولة. وسرعان ما تحول ذلك إلى عمل اعتباطي، وبدأت بعض العمليات التي تبرأ الثوار منها، تستهدف الأبرياء في ظل فوضى لا ضابط لأمرها، فنشأت اللجان الشرعية في البداية، وهي مجموعة ممن تشهد لهم القرية التي حررها الجيش الحر بالصلاح والعلم والتقوى، فقد يكون إمام المسجد رئيساً للجنة، أو أحد المشايخ، أو ما شابه ذلك. إلا أن اللجان الشرعية ولو أنها وضعت شيئاً من الضبط ، لكنها لا تتمتع بالاستقلالية التي يحتاجها التحكيم - ولا نقول القضاء - للبت في الأمور، وتحول الكثير من تلك اللجان التابعة للكتائب وفيما بعد للألوية، إلى أدوات بيد قادتها يبررون ويفتون للفاسد منهم تجاوزاته ،على المال العام والخاص.

بعد تحرير جزء كبير من حلب المدينة، وما تمتلكه من ثروات باعتبارها أغنى المدن السورية، زادت التجاوزات وكثرت السرقات، ناهيك عن أن المناطق المحررة امتلأت بكتائب الجيش الحر، من شتى الألوية، ولم يعد في حلب مكاناً يمكن أن يكون مخصصاً لمجموعة عسكرية دون أخرى، هذا الاختلاط خلق حقلاً كبيراً من الفوضى، وأضاع الحقوق في تلاطم موجات الكتائب، ومن هنا كان السعي من أجل إيجاد جسم قضائي موحد، يخضع له كل المتواجدين في المناطق المحررة من جيش حر، وثوار ومواطنين عاديين، تُحفَظ من خلاله الحقوق. وبدأت أيضاً في المراحل الأولى تتشكل محاكم أشرفت عليها بعض الألوية والحركات المقاتلة، وكانت أميزها المحكمة التي أشرفت على تشكيلها حركة أحرار الشام الإسلامية في حي السكري، ولعلها كانت نواة انطلاق المكتب القضائي في الهيئة الشرعية، ورغم ذلك لم تكن تلك المحكمة وما شابهها، تفي بالغرض أو تملأ الفراغ العدلي الموجود، ونتيجة لذلك تشكلت مرجعيتين قضائيتين في المناطق المحررة هما مجلس القضاء الموحد، والهيئة الشرعية.

تشكل مجلس القضاء الموحد بعد عدة اجتماعات بين الحقوقيين الممثلين بهيئة محامي حلب الأحرار،

> هل من الممكن أن يترك مطلوباً للعدالة مستمراً في أعماله الجرمية ؟

وبعض الشرعيين الممثلين للفصائل المقاتلة على الأرض، إلا أن معظم الشرعيين انسحبوا من تشكيل المجلس وبقي آخرون مستقلون إضافة للمحامين، ما أضعف فاعلية مجلس القضاء من المرحلة الأولى، بسبب عدم وجود قوة تنفيذية تضمن تنفيذ الأحكام القضائية للمجلس، أما الهيئة الشرعية فقد تشكلت نتيجة لخلق عملية توازن بين الفصائل المقاتلة على الأرض، الأمرالذي منحها قوة تنفيذية كبيرة، تمكنها من تطبيق الأحكام الصادرة عنها.

ولكن هل تشكلت وفقاً للأسس الشرعية، وهل يحتاج الشرع للاستقلال، أم وفقاً لتوازنات الفصائل الممثلة في الهيئة؟

يوضح أبو عمار مدير المكتب الإداري في الهيئة الشرعية:

« نعم تشكلت الهيئة الشرعية باتفاق بين أهم أربع فصائل مقاتلة على الأرض، هي حركة أحرار الشام، ولواء التوحيد، وجبهة النصرة ،ولواء صقور الشام. ثم انضم إليها فيما بعد العديد من الألوية القوية كأحرار سوريا وتجمع «فاستقم كما أمرت» وغيرها. إلا أن الهيئة الشرعية لا تمثل الحالة القضائية فحسب، بل لها عدة مكاتب من بينها المكتب القضائي الذي لم يشكل على أساس المحاصصة كما هو شائع، بل على أساس الكفاءة، قد تدخل المحاصصة في موضوع تقديم عناصر من أجل تشكيل جهاز الشرطة، حيث يقدم كل فصيل 50 مقاتلاً على سبيل المثال، كما يمكن أن يكون هناك نوع من المحاصصة في رئاسة الهيئة أيضاً، ولكن في حالة اختيار القضاة، فهناك لجنة مؤلفة من شيوخ كبار خبراء في مجال القضاء والفقه الشرعي، تقوم باختيار القضاة على أساس كفاءتهم وقدرتهم على الحكم حسب الشريعة الإسلامية.

العدالة في المناطق المحررة:

في استبيان أجراه فريق الإحصاء في ائتلاف شباب الثورة في سوريا، حول الواقع القضائي في حلب المحررة على 300 شخص من المناطق المحررة من مجاهدين وناشطين ومثقفين وأناس عاديين، كان رأي 71% منهم أنه لا توجد عدالة في المناطق المحررة، وحول إذا ما كان مجلس القضاء الموحد، يطبق القانون على الناس بصورة صحيحة، يرى 77,5% من المشاركين في الإستبيان أنه لا يقوم بذلك. في حين يرى 81,5 % منهم أن الهيئة الشرعية لا تطبق الشريعة الإسلامية بصورة صحيحة، فلماذا يرى المواطنون في المناطق المحررة ذلك؟ ولو أن المواطن البسيط الذي شكل ما يزيد عن 50% من المشاركين في الاستبيان يرى في الهيئات القضائية قائمة على مبدأ إنصافه، هل يختار تلك الإجابات بنسبها العالية؟

يرد القاضي أبو مخلص رئيس المحكمة العسكرية في القضاء الموحد، بالقول: « للرد على هذا الإستبيان يجب أن نعلم ما هي الشرائح التي استهدفها، فلا يمكن أن أخرج لبائع خضار كي أسأله عن رأيه، هذه مهزلة. نحن نحكم هنا بالقانون العربي الجزائي الموحد، وهو قانون اتفقت عليه الدول العربية، أي شارك في وضعه أناس من بيئات وبلدان وأجناس وأعراق مختلفة، ونحن لا نرضى إلا بالشريعة الإسلامية، والقانون العربي هو مستمد من الشريعة الإسلامية، وكان الأجدى ان يكون السؤال ما إذا كان يقبل بتطبيق الشريعة الإسلامية أم لا « .

ويوضح أبو عمار المدير الإداري للهيئة الشرعية، سبب تلك النسبة، حول السؤال إذا ما كانت الهيئة تطبق الشريعة الإسلامية بالشكل الصحيح: « نحن نستطيع أن نقول أننا نحكم بما لا يناقض الشرع، الأحكام الشرعية تحتاج إلى تطبيق الحدود، والحدود معطلة أثناء الحروب، ونحن الآن في حالة حرب، لذلك لا نطبق الحدود، ولكننا نعتمد العقوبات التعزيرية، وحالياً لا يوجد لدينا حالة من التقنين لتلك العقوبات التعزيرية».

ولكن السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه، هو لماذا يشعر الناس بأن القوانين أو الشريعة لا تطبقان في الهيئات القضائية في المناطق المحررة، وهل يشعر الناس بالظلم؟ هذا ما سنحاول أن نجد معلالاته في فقرات تحقيقنا التالية.

الهلاك في حكم الضعيف وتجنب القوي:

«إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد »، لا يكاد نقاش يدور في المناطق المحررة حول السلطات القضائية المنتشرة وبكثرة، يخلو من ذلك الحديث النبوي الشريف، الذي يمكن أن يوصّف حالة القضاء اليوم حسب المتداول في شوارع المدينة المحررة، ولكن هذا الإنتقاد لم يأتِ من الفراغ، بل له مبرراته، فقد جرت الكثير من الحوادث التي يمكن أن تشكل قضية رأي عام، لم يكن البتّ فيها مقنعاً أو مرضياً للقاطنين في المناطق المحررة، كما لم يتم تبرير حالة اتخاذ القرارات التي كانت أدنى من توقعات الناس إعلامياً أو على الملأ ، مما خلق بوناً شاسعاً بين القاعدة الشعبية والسلطة القضائية التي يفترض أن تصون حقوقها.

فعلى سبيل المثال، كانت هناك قضية رأي عام شغلت المجتمع المحلي العام الفائت حول مقتل الناشط أبو العبد تحت التعذيب على يد إحدى الكتائب في حي بستان القصر. وصدرت عدة محاولات لتبرئة عملية القتل منها أن أبا العبد كان يتعامل مع النظام، وادعى عناصر من الكتيبة أنه لم يمت تحت التعذيب، وإنما نتيجة جلطة قلبية فاجئته لدى مواجهته بالأدلة الدامغة حول عمالته وغيرها.. وبعيداً عن براءة أبي العبد من عدمها، فما يهمنا هو تصرف القضاء تجاه القضية، والتي سجلت دعوى رسمية في مجلس القضاء الموحد، الذي استدعى أحمد شمّا قائد المجموعة التي لقي الرجل حتفه في سجنها، ووصل الخبر الى الإعلام، فما كان من تلك الكتيبة ومؤازريها أن اتجهوا إلى مبنى مجلس القضاء الموحّد وحاصروه. وبعيداً عن سبب الإحتجاج على مذكرة الدعوى، فقد أظهرت هذه الطريقة للناس البسطاء مدى ضعف من يحكم فيهم، ويترك العنان لغيرهم. ويبرر أبو مخلص رئيس المحكمة العسكرية ذلك قائلاً: «نحن في حالة فوضى وحرب، ولا تستطيع أي جهة قضائية أن تنفذ كامل ما تصدره من أحكام، كما أن للفصائل العسكرية حدوداً مهما عظمت قوتها لن تتجاوزها. وعلى رغم أن مجلس القضاء هو الأضعف إلا أنه لا يحكم على الضعيف ويترك القوي، بل على العكس، هناك الكثير من الأحكام الغيابية الصادرة بحق قادة ألوية أو كتائب لم يحضروا محاكمتهم، وبعد أن تعود الأمور لنصابها وتضع الحرب أوزارها، ستظهر تلك الأضابير ويتم محاكمة من ارتكب أي جرائم من النهب والسرقات التي تقوم بها بعض كتائب الجيش الحر». ولكن هل هذا الإشكال حكر على مجلس القضاء الموحد، دون غيره من الهيئات القضائية الموجودة على الأرض، أم أن الهيئات الشرعية رغم قوتها التنفيذية تعاني ذات المشكلة؟

في الأسابيع الماضية، قامت الهيئة الشرعية بحملة كبيرة ضد المجموعات المسلحة، التي تقوم بعمليات سلب ونهب في منطقة المدينة الصناعية في الشيخ نجار. وقد نجحت الحملة بتطهير المنطقة من اللصوص، ولقيت ارتياحاً وتأييداً شعبياً كبيراً، ولكن بعد النصر الكبير للهيئة وللناس من خلفها فوجئ الجميع بأن أحد أهم الشخصيات التي يثار حولها جدل كبير، والمتهم بعدة دعاوي، قد قدم إلى المحكمة بعد انتهاء الحملة ،ودخل لمدة ساعات ثم خرج من دون محاكمة، وحسن جزرة هو إلى اليوم حر طليق، رغم العديد من الشكاوي ضده، فهل يمكن أن يكون للقوة التنفيذية للهيئة الشرعية حدوداً تتوقف عندها؟

يقول أبو عمار المدير الإداري للهيئة: «ليس الأمر

> التجاذبات بين قانونيين وشرعيين في مجلس القضاء أدت لتحوله إلى حلبة صراع

كذلك، ولكن حسن جزرة وبعض المطلوبين غيره ممن ينتمون للواء غرباء الشام، قد تعهد قائد اللواء أبو معاوية «عمر هلال» بتسليمهم بالتدريج، وعملية التسليم جارية، ومنهم حسن جزرة».

لكل مبرراته، ولكن هل من الممكن أن يترك مطلوب للعدالة مستمراً في أعماله الجرمية التي ترقى لسرقة منازل ومعامل، ويحاسب البعض على أمور لا تكاد تكون شيئاً بالنسبة «لمن تصبر عليهم» الهيئات القضائية حتى يسلموا أنفسهم بأنفسهم، وما هو الضامن في خضم هذه الفوضى بأن لا يقدم المطلوبون على الهروب إلى خارج المناطق المحررة، أو خارج البلاد كلها، أسئلة في رسم الهيئات القضائية ننتظر الإجابة عنها.

لايخضع القضاة لأية ضغوطات وعملهم مستقل

هل القضاة مستقلون؟

يقول المدير الإداري للهيئة الشرعية: «القاضي لا يتدخل في أحكامه أحد، ويتم اختياره حسب كفاءته العلمية والفقهية، ولا يلتفت القاضي لأي ضغوطات جماهيرية كانت أم غيرها، هو يحكم حسب ما يرتأيه في القضية». لكن هل الاستقلالية فقط تكون بالابتعاد عن الضغوط التي تفرضها الظروف الموضوعية، أم ثمة ظروف وأسباب ذاتية تؤثر على القاضي في إصدار حكمه.

في رده حول نسبة من يرون أن الهيئة الشرعية لا تطبق الشريعة الإسلامية بصورة صحيحة، يشير رئيس قضاة هيئة الأمر بالمعروف ونصرة المظلوم: «إن ضعف الإمكانيات يساهم بشكل كبير في عدم الوصول لما نريد من الحكم، إضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الناس في المناطق المحررة هم مؤيدون للنظام، وهم يرفضون الثورة وكل ما تأتي به الثورة، ولا يرون بأننا نطبق الشريعة الإسلامية بالصورة الصحيحة».

في هذا الرد خطورة كبيرة حول تفكير رئيس قضاة هيئة شرعية في الناس، الذين يتوجب الفصل في منازعاتهم، و الحكم بينهم. فقد نفى أولاً عن الثورة صفتها الشعبية، وحولها إلى حالة من التمرد لم تلقَ تأييداً شعبياً، وثانياً فهل من الممكن أن يحكم قاض في خصمه، فالذين ما زالوا مؤيدين للنظام رغم ما يرتكبه من الجرائم البشعة باتوا خصوماً بنظر المعارضين، فكيف بقاض في الثورة، وهل يمكن أن يؤثر ذلك في فصله في الحكم؟ ألا يؤثر ذلك على استقلاليته عن الضغوط الذاتية التي يمكن أن تنتج عن تفكيره حيال من يحكم بينهم؟

في مجلس القضاء الأمر أكثر تعقيداً، فكل محكمة تتكون من قاض يحمل شهادة حقوقية - وهو من المحامين الأحرار – ومستشارين شرعيين خريجي كلية شريعة. وضمن الصراعات الداخلية في مجلس القضاء بين الحقوقيين والشرعيين، لا يمكن أن تتحقق الاستقلالية أبداً، ويمكن أن يؤثر هذا الصراع على الحكم الصادر، وسير عمل المحكمة. وهذا يظهر واضحاً في المحكمة العسكرية، والتي تناوب عليها أكثر من سبعة قضاة حقوقيين في حين بقي المساران الشرعيان ثابتان إلى اليوم.

عبد المنعم قشقش أحد المحامين الأحرار المساهمين في تأسيس مجلس القضاء الموحد وأول رئيس للمحكمة العسكرية فيه يقول: « في البداية توسمنا في المشايخ خيراً، ودعونا لإقامة مجلس القضاء الموحد على أساس أن يكون في الرئاسة عشرة قانونيين وعشرة شرعيين. وكان الحوار مع فصائل جهادية مقاتلة على الأرض منها أحرار الشام وجبهة النصرة، لكنهم انسحبوا بسبب شروط مسبقة تم وضعها، فانسحب الشرعيون، وكان الأمر ما زال جارياً، فاتجهنا لمشايخ بستان القصر الذين كانوا يشكلون هيئة شرعية، ليتبين أنهم لا يملكون خبرة قضائية».

هذه التجاذبات بين قانونيين وشرعيين في مجلس القضاء أدت إلى تحوله إلى حلبة للصراع بين القانوني و الشرعي، ولك الحرية في التفكير فيما يمكن أن تؤول إليه الحال في محكمة يتصارع قضاتها.

خبرة ناقصة يدفع ثمنها المجتمع:

كما أسلفنا في مقدمة الملف، فإن وجود حالة قضائية في هكذا فوضى تعتبر بحد ذاتها إنجازاً عظيماً، ولكن بسبب هروب القضاة المنشقين خارج البلاد، كدليل على فسادهم أيام النظام وبعده، وعدم وجود خبرات شرعية قضائية ممارسة للعمل القضائي الشرعي لفترات طويلة، وغيرها من العوامل، أدى إلى حال من قضاء ناقص الخبرة، انعكس سلباً على المجتمعن وعلى النزاهة القضائية.

المحامي قشقش يتهم القائمين على القضاء الموحد وهما الآن طليقان.

ولكن هل أن الشرعيين هم الوحيدون الذين يقعون بالأخطاء في مجلس القضاء الموحد، أم أن الأمر يتعداه إلى القانونيين، وهل يحق للقاضي أن يحكم حسب معلوماته الشخصية، هذا ما فعله القاضي مالك دالاتي عندما رفعت أمامه قضية فارس جبارة، وقد قام برفضها دون استجواب الشهود على أنها افتراء «بناء على معلومات شخصية»، وأفرج عن المتهمين، وقد تم عزله من محكمة الجنايات، ليعين قاضياً للتحقيق، إلا أن مالك دالاتي نفسه اتهم مجلس القضاء في اجتماع للمحامين الأحرار للنقاش حول وضع المجلس، بأنه مخترق أمنياً، كما يوجد قضية خاصة بثلاثة عناصر من الجيش الحر بسرقة ذخيرة، وقد جاء رئيس المحكمة العسكرية مازن جمعة حينذاك مساء ومعه المحامي عبد المنعم قشقش

ولم تكن الهيئات الشرعية بأوفر حظاً في قلة خبرتها من مجلس القضاء الموحد، ومن التجاوزات الرهيبة الناتجة عن قلة الخبرة، هناك كتاب مختوم من الهيئة الشرعية- المنطقة الغربية يسمح من خلاله للواء النصر من رفع قطع حديد من سكة حديدية تالفة على سبيل النقل، إلا أنه بسبب عدم وجود خبرة قضائية، تم القبض على عناصر تابعة للواء أو تعمل لحسابه، تقوم باقتلاع السكة الحديدية التي هي مال عام بطبيعة الحال، من الأرض وسرقتها، وقد صرح المتهم بأنه يومياً كان يقتلع ما بين 7 إلى 8 أطنان من الحديد، ولم يتم محاسبتهم على ما فعلوا.

كما لم يتم محاسبة القاضي مازن جمعة أو القاضي مالك دالاتي، أو القاضي أبي مخلص، أو القاضي الذي منح القرار للواء النصر بالسكة الحديدية، على أخطائهم إن كانت تعتبر أخطاء، فهل القضاة فوق المحاسبة والقانون، في جو من الاصطفافات السياسية والولاءات، حتى أن بعض القضاة يتسلمون مناصبهم القضائية دون استيفاء الشروط والمعايير الموضوعة.

فحسب أحد المصادر فإن ناصر الحوت أحد القضاة في مجلس القضاء الموحد، لا يحمل شهادة تخرج من كلية الشريعة حسب ما ينص عليه نظام مجلس القضاء الموحد، كما يتحدث قاض شرعي في إحدى الهيئات الشرعية، أنه ليس كل القضاة الموجودين في الهيئات الشرعية على قدر الكفاءة المطلوبة، وقد يكون بائع بطاطا يحفظ بضع آيات من القرآن مؤهلاً ليكون قاضياً، وهذا لا يجوز أبداً.

السجون في المناطق المحررة:

الاستبيان الذي أجراه ائتلاف شباب الثورة، يبين أن 62,5 % يرون أن هناك تعذيباً في سجن الهيئة الشرعية، بينما يرى 45,5 % منهم أن هناك تعذيباً في سجن مجلس القضاء الموحد، فيما يرى 76,5% أن هناك تعذيباً في سجون الفصائل المقاتلة، وتلك نسب تدل على عدم ثقة الناس بأن القوى الثورية، تحمل القيم الحقيقية للثورة.

يقول أحد عناصر الجيش الحر، الذي كان في سجن الهيئة الشرعية « أن التعذيب شديد في السجن « وأنه تلقى خمسين جلدة «مشبعات» لأنه دخن سيجارة، كما تم شم رائحة فم أحد المساجين الذي هرّبت له سيجارة، فقام أحد عناصر السجن بركله على صدره فكسر له ضلعاً، ولم يؤخذ إلى طبيب لمعالجته، صرح السجين بأن التعذيب في سجن الهيئة الشرعية أمر طبيعي واعتيادي، كما أن أرض السجن مليئة بالمياه النجسة التي تمنعنا من الصلاة».

أبا عمار المدير الإداري للهيئة الشرعية يقول: «هناك الكثير من الإدعاءات على الهيئة الشرعية، فأي سجين تسأله عن سبب سجنه يخبرك بأنه بريء، أما التعذيب فهو غير موجود أبداً في سجن الهيئة، فنحن نحكم بالشريعة التي تمنع التعذيب، بل يمنع حتى إهانة الموقوفين لفظياً. قد يحدث نوع من الضرب بشكل نادر وفي أماكن غير مؤذية أثناء التحقيق إذا كانت الحاجة إليه شديدة، وذلك ليس من باب التعذيب بقدر ما هو من باب الترهيب، وكما قلنا يحدث ذلك بشكل نادر جداً « .

> ثمة قضاة لايحوزون شهادات أو الكفاءة الشرعية المطلوبة

ويضيف « بعد أن ينتهي التحقيق مع الموقوف لا يمكن أن يتعرض للتعذيب أو الضرب أو حتى الإهانة، فالموقوف هو إنسان في نهاية الأمر، والسجن ليس إلا مرحلة إصلاحية له، وفي السجن لدينا تلفزيونات موضوعة للسجناء، وقنوات عدة لها غاية إصلاحية، كما يوجد نقطة طبية لمعالجة المساجين « .

وحول ما صرح به السجين عن الأرض النجسة فإنه « مستحيل، قد تتعطل بعض مخارج الصرف الصحي ويتم تصليحها، ولكن بشكل دائم فهذا ادعاء باطل».

وقد أبدى أبو عمار ترحيبه لنا بزيارتنا، وبالفعل اتجهنا إلى السجن، إلا أن المسؤول عنه لم يكن موجوداً، ولم نتمكن من دخوله، وفي سجن القضاء الموحد تمكنا من دخوله للمرة الثانية، وتم التقاط صور داخل السجن.

على الضفة الأخرى فهناك كثير من السجون لدى ألوية الجيش الحر، تعتبر أبواباً لجهنم، حتى أن أحد الألوية كتب على باب سجن له «أبو غريب» وعلى سجن آخر «غوانتنامو»، كما لدينا صور لأحد المعتقلين في سجن أحد الألوية تبين هول التعذيب الذي تعرض له.

هذه السجون المنتشرة في العديد من مقرات كتائب وألوية الجيش الحر، يتم تجاهلها من قبل مجلس القضاء والهيئات الشرعية المستقلة، ولا ندري إلى متى سيظل السكوت عن تشكيل مئات الفروع الأمنية، بدل الفروع التي كانت موجودة أيام النظام السابق؟

تعدد المرجعيات القضائية

مجلس القضاء، الهيئة الشرعية، هيئة الأمر بالمعروف، وغيرها وغيرها من المحاكم والأجسام القضائية التي باتت تتحول إلى حال من الموضة هذه الأيام تلغي فكر الاستقرار العدلي، الذي تسعى القوى الثورية إلى تحقيقه في المناطق المحررة، ويرى 87,5 % ممن أجري عليهم الإستبيان أنه لا يمكن أن تطبق العدالة في ظل هذه التعددية القضائية، وإذا عدنا إلى تاريخ تأسيس تلك المرجعيات القضائية، يحدثنا المحامي عبد المنعم قشقش أن مجلس القضاء كان من شأنه أن يتشكل من قانونيين وشرعيين، تقدمهم الفصائل المقاتلة على الأرض كأحرار الشام وفجر الإسلام وجبهة النصرة، وهم شرعيون يمتلكون خبرة قضائية لأنهم ينطلقون من فكر عقائدي والكلام ما زال للقشقش، إلا أن تلك الجهات رفضت أن يشاركها في رئاسة أي تشكيل قضائي أحد، فلم يتم التوحد، في حين يرى أبو عمار أن الهيئة الشرعية تشكلت بعيداً عن وجود مجلس القضاء من عدمه، وإنما لحاجة شعبيةن ضماناً للاستقرار والأمن في المنطقة المحررة.

ولم يقتصر التباعد بين مجلس القضاء والهيئة الشرعية، على تعدد المرجعيات القضائية، بل انطلق وهم القضاة إلى الصراع على النفوذ على المناطق، فقد سعى مجلس القضاء ليشكل له دائرة ثانية في الجهة الشرقية، من المناطق المحررة، وقد وقع خيارهم على مبنى المواصلات في حي الشعار. ووصلت الخلافات بينهم لمرحلة اعتداء عناصر من قوى الهيئة الشرعية بالضرب على بعض قضاة المجلس.

كما شن مجلس القضاء حملة إعلامية كبيرة على الهيئة الشرعية، وليس ذلك فحسب، بل إن خلاف القانونين والشرعيين في مجلس القضاء، وصل أيضاً لمرحلة الضرب في أحد الإجتماعات حسب مصادر. يرى القاضي علي هيكل في هيئة الأمر بالمعروف، أن التوحد بين مجلس القضاء والهيئة الشرعية، تمنعه الإملاءات من الجهات الداعمة للطرفين...

لقد ذكر التحقيق العديد من الهنات والسلبيات في المرجعيات القضائية، في المناطق المحررة، ولكن السلبيات على كثرتها ليست إلا حالات يمكن تفاديها أمام القيمة الإيجابية الكبرى، من وجود هيئات قضائية عدلية تصون حقوق الناس في أجواء الثورة وما فيها من فوضى وحرب، وسنسعى في الأعداد القادمة تبيان بعض التجاوزات التي حصلت من قبل الهيئات القضائية في حلب، آملين معالجتها وتفاديها في قادم الأيام، من القائمين على القضاء إن كانوا فعلاً يسعون إلى إعلاء كلمة الله، ومن ثم تحقيق قيمة العدل بين الناس كإحدى أهم القيم التي سعت الثورة من اليوم الأول في انطلاقها لإرسائها.

رعد أطلي

غسان هيتو في حوار مفتوح لـ " رؤيـــا " :

جهات اقليمية اشترطت إزاحة هيتو من الحكومة لترسل المساعدات

قد يموت السوريون في الأيام القادمة من الجوع والعطش، وليس من القصف فحسب

شُغلت الأوساط الثورية السورية، في غمرة التحولات السياسية ، على المستوى النخبوي والشعبي ،بخبر استقالة غسان هيتو رئيس الحكومة المؤقتة، التي كلّف بتشكيلها في آذار الماضي، وعلى الرغم من أن ابتعاد هيتو عن رئاسة الحكومة كان متوقعاً، حسب المعطيات السياسية والميدانية، إلا أن ما يثير الجدل هو الحديث عن تدخل جهة إقليمية لإزاحته، وليس من البيت الداخلي للائتلاف الوطني، ما ينال من استقلالية الائتلاف وفاعليته السياسية، حول ذلك الموضوع وغيره من القضايا السياسية المتصلة بالحالة السورية، التقت رؤيا بالسيد غسان هيتو رئيس الحكومة الانتقالية المستقيل، وأجرت معه حواراً مطوّلاً.

غسان هيتو من مواليد دمشق 1963 درس في ثانوية دمشق وأكمل دراسته في الولايات المتحدة، حاصل على شهادة في علوم الكمبيوتر وبكالوريوس في الرياضيات وماجستير في إدارة الاعمال، عمل في مجال الاتصالات كإداري في مستوى مرتفع من الإدارة، عمل في مجال الجمعيات الخيرية في خدمة الجالية العربية والإسلامية، أسس صندوقاً للدفاع عن المسلمين والأقليات والحقوق المدنية فيه جميع الخدمات الإسلامية، ثم بدأ بالعمل الاغاثي منذ بداية الثورة، وأوجد مؤسسة للدعم في داخل سوريا «شام الإغاثية»، أسس وحدة تنسيق والدعم الإغاثي مع السيدة سهير الأتاسي، ومن ثم ترشح لرئاسة الحكومة في آذار الماضي من قبل الائتلاف، ليتقدم باستقالته مؤخراً.

-هل صحيح أنك كنت مرشح كتلة الإخوان المسلمين لرئاسة الحكومة؟

- الذي رشحني لم يكن من الإخوان، جرى لغط كبير حول ذلك، أنا لست من الإخوان، والإخوان لم يرشحوني، ولكن عندما وجد الإخوان مرشح توافقي وله قبول من الجميع صوتوا لي، وهذا هو تحليلي.

-بعد تسلمك رئاسة الحكومة وبدئك بتشكيل الحكومة، ما هي الصعوبات التي واجهتك إن كانت داخلية أو خارجية؟

-على المستوى الداخلي في سوريا لم تكن صعبة صراحة، عندما توجهت للعمل في الداخل السوري وطلبت السير الذاتية سررت جداً بالإقبال والتجاوب، جاءنا حوالي 1070 سيرة ذاتية ثلثيها من الداخل، والثلث الاخر من الخارج، وتشكيل الوزارة اختير من الداخل، كانت الأولوية لأي شخص من الداخل أكثر من غيره من الخارج، وفي هذا الظرف جعلنا كون الشخص من الداخل حتى قبل معيار الكفاءة، لأنه من المهم جداً أن يكون له قبول في الداخل.

الصعوبات كانت إجمالاً في تشكيل وزارة مبنية على الكفاءات والمهارات والقدرات، وأن تضع الأشخاص في مكانها الصحيح، وقد استطعنا أن نقوم بذلك، ولكن أن تخرج تلك التركيبة متناغمة، هنا كانت تكمن الصعوبة، إلا أنه بالرغم من ذلك تجاوزنا الأمر، كان هناك سير ذاتية كفاية استطعنا أن نحقق من خلالها بعض من هذه التوازنات من غير أن نتنازل عن الكفاءات والخبرات، أما على الصعيد السياسي الحكومة تحاربت من اليوم الأول.

-من حاربها.؟

-الائتلاف بالنسبة للحكومة هو منقسم لقسمين أو ثلاثة: القسم الأول هو داعم للحكومة ورئيس الحكومة المنتخب بعملية ديمقراطية، والقسم الثاني داعم للحكومة، ولكن لديه تحفظ على غسان هيتو، وأنا أنقل ما سمعته، ولا أستطيع أن ألوم أحداً «سمعت أن جهة إقليمية ما لديها تحفظ على شخص غسان هيتو، إلا أنه البارحة وصلت لي رسالة تفضي بأن كل ما سمع أو قيل هو غير صحيح، وليس لدينا أي مشكلة تجاه هيتو، وبالنسبة لنا نرى أن غسان هيتو هو الأجدر لهذا المكان بقدراته وخبراته، ولكن لم تستشيرونا، والقرار أصدر ولا نستطيع التراجع عنه»، وعندما سمعت هذا الكلام قررت أن أن وضع سوريا هو أولوية بالنسبة لي، لذلك قررت الاستقالة حتى لا أكون عقبة في وجه المساعدات، إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك قراراً يخص سوريا تصدره جهة إقليمية وان كان خاطئاً أن لا تتراجع عنه لمجرد أنه أصدر من هذه الجهة الإقليمية، أما القسم الثالث هو الذي لديه تحفظات على تشكيل حكومة أساساً.

-لقد صرحت في أكثر من مناسبة أن حكومتك التي لم يعلن عنها قد تشكلت، فهل تمت تسمية الوزراء، وما هي الخلفيات السياسية التي ينتمون إليها؟

-لا أستطيع ذكر أسماء بما أنه لم يتم إعلانها، ولكن الوزراء من الداخل كلهم، ثمانية منهم لديهم شهادات دكتوراه، أما وزيرا الداخلية والدفاع باعتبار أننا ننتظر هيئة الأركان لتعيين الوزراء، فقد عينت نائبي وزير لهاتين الرتبتين أحدهما لواء في الجيش والآخر كان لواء في الشرطة، كما ضمت تشكيلة الحكومة امرأة وكردياً ومسيحياً وتركمانياً، في نفس الوقت الذي يحققون فيه شرط الكفاءة، وفي بعض الهيئات كان هناك بعض الشخصيات المعروفة إعلامياً في ثلاث هيئات، وهي هيئة الإحصاء وهيئة العدالة الانتقالية، وهيئة إعادة الإعمار، والباقي كلهم من الداخل يعملون في الثورة، بعض منهم بعملهم الخاص، والآخر بعملهم العام، ونفذت بذلك ما وعدت الشعب السوري فيه بأن الحكومة ستكون حكومة تكنوقراط، حكومة مهارات وكفاءات، وحكومة من الداخل، وهذا العمل قدمته للائتلاف..

> من يذهب إلى جنيف اليوم يعلم أنه لن يعود إلا وبشار الأسد متوج على سوريا

-هل ضمت الوزراة وزراء من التيار السلفي ؟

-لم أعتمد القضية الدينية في التعيين أبداً.

-نحن نتكلم عن واقع قوى تسيطر على موارد الدولة، هل تم التواصل أثناء تجهيز كوادر الحكومة والعمل على تسليم موارد الدولة لها مع جهات مثل جبهة النصرة والهيئة الشرعية ؟

-لم يتم التواصل مع جبهة النصرة، وإنما كان مع بعض الألوية المقاتلة كلواء التوحيد وجبهة تحرير سوريا ولواء الإسلام.

-وهل لاقيتم القبول؟

بشكل كبير، وبعدما لاقيته من هذا القبول رأيت أنه من الممكن أن نستخدمه في خلق توازن ما بين المعارضة في الائتلاف وهذا القبول في الداخل، وأنا اعتقد أننا نجحنا إلى حد ما، مجرد أن تتوصل لقبول من الداخل في وضع أصبح معقداً، بأن تلقى ترحيباً من عدة كتائب مقاتلة على الأرض.

ولكن الطرف الآخر من المعادلة كان على المحك، فقد وصلت في التفاوض مع معارضة الائتلاف أنه في حال أريد أن تصل المساعدات إلى سوريا لن تصل وأنا رئيس للحكومة، وحتى لا يكون هناك عقبة في وصول المساعدة إلى سوريا، أزلنا هذا الرئيس، وبأسهل الطرق، والآن على الجهات الأخرى أن توفي بوعودها، وأن تقدم المساعدة، وأن لا تكون هذه المساعدة عادية، بل على قدر الأمر الذي تم، سوريا لا يمكن أن تحل مشكلتها بالملايين، سوريا مشكلتها كبيرة، نحتاج فقط لتغطية مصاريف الإغاثة 3,2 مليار دولار، هذا فقط من أجل توفير الأمن الغذائي والصحي والسكني.

-أنتم أجريتم العديد من الدراسات حول ملفات الإغاثة والتعليم والزراعة، هل ستسلم تلك الدراسات للحكومة المؤقتة القادمة؟

-هذه الدراسات هي ملك الائتلاف، وليست لأحد آخر، وإن أرادت الحكومة المؤقتة الاستفادة منها فهي موجودة.

-حول التجاذبات السياسية في الائتلاف، هناك مصادر تتحدث عن تحالف كان ضد الحكومة التي شكلتها، وهذا التحالف كان بين الإخوان المسلمين وتيار ميشيل كيلو.

-أمر التحالفات بات واضحاً حالياً، ونعم هناك تيارات في الائتلاف منها تيار ميشيل كيلو وتيار أحمد عاصي الجربا الذي جاء من تيار كيلو، وأيضاً الإخوان بالفعل لم يدعموا مشروع الحكومة.

-لم تدعم مشروع الحكومة، أم لم تدعمك أنت مشروع الحكومة؟

-لنكون محددين، لم تدعمني في مشروع الحكومة، ولا يخفى أيضاً أنه ضمن تلك التيارات هناك من يدعم فكرة الحكومة، وهناك من يتجه باتجاه تشكيل هيئة تنفيذية أو لجان تنفيذية.

-ولكن هناك مصادر من التيارات التي ذكرت صرحت بأن هذا الأمر خارج عن أيديهم، وعن أيدي الجميع، وإنما هو ناتج عن رغبة جهة إقليمية هي المملكة العربية السعودية، وأن الأمر جاء بصيغة إملاءات دون نقاش...

-لا أستطيع الجزم بذلك، حتى لا أظلم المملكة العربية السعودية،هذا كلام سمعته من عدة جهات منهم الإخوان الذين زاروا السعودية، ولكن أنا رئيس حكومة مكلف وبشكل رسمي، لم أسمع ذلك الكلام من المملكة، ولكن من الذين صدّروه، والمشكلة ليست مع المملكة، بل مع الذين نصبوا أنفسهم مراسيل لها، أنا لست مقتنعاً أن تتصرف المملكة بهذا الشكل، ولكن في النهاية تجنباً للاستقطاب الموجود حالياً على الساحة أقدمت على الاستقالة.

-هناك مصادر تتحدث أيضاً عن إمكانية استمرارك في الحكومة كنائب لرئيس الحكومة، في حال طُلِب ذلك منك هل ستستمر؟

-عرض علي هذا الأمر بشكل عابر وغير رسمي، ولكن هذا يتوقف على عدة عوامل منها التوجه العام لقيادة الائتلاف الجديدة، ورئيس الحكومة الذي سينتخب، ومدى صلاحيات نائب رئيس الوزراء، عوامل كثيرة، إلا أنني أنوي الاستمرار في خدمة الناس والعمل الإغاثي الذي نشطت به قبل مشروع الحكومة.

-رئيس الحكومة القادم، هل من الممكن أن يبقي على وزراء كانوا ضمن تشكيلتك، وهل يحق له تعديل الدراسات التي قمت بها أو الأخذ بها؟

-هذا عائد له، ومن ناحيتي لن أمنع عنه أي شيء، ولكن تشكيلة الحكومة تعود في النهاية له هو، وكذلك الدراسات.

-منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة إلى اليوم مر أربعة شهور، في عداد الشهداء اليومي ما يقارب 1200 شهيداً، ألا تعتبروا أنفسكم مسؤولين عن ذلك الدم السوري؟

-والله هذه جريمة، أنا أعطيت مهلة شهر لتشكيل الحكومة، ثم طلبت مهلة أسبوع آخر، لتكون الحكومة جاهزة في آخر نيسان، وأخبرت قيادة الائتلاف أكثر من مرة أنني جاهز للمثول أمام الهيئة العامة لتقديم الحكومة والمصادقة عليها، وكان من الممكن لو أتيحت لنا الفرصة أن يكون هناك الآن حكومة منذ شهرين ونصف على الأقل، وأنا من حينها قلت أن هذه جريمة ترتكب بحق الشعب السوري، تعطل هذا الأمر بسبب المهاترات والتجاذبات في صفوف المعارضة.

-هناك رسالة وجهتها للشيخ أحمد معاذ الخطيب كرئيس للائتلاف لعرضها على أعضائه حول هذا الأمر، إلا أنه لم يقم بعرضها، فهل كان الخطيب أيضاً ضد الحكومة؟

-أولاً العلاقة بيني وبين الشيخ أبي عبد الرحمن جيدة، وأقلها الاحترام والتقدير، لكن نعم أرسلت له رسالة وكنت أود منه أن يعرضها على الائتلاف ولم يتم ذلك، أما عن رأيه في الحكومة فالرجل رأيه معروف، كان لديه تحفظ على مشروع الحكومة، وكان أميل لمشروع هيئة تنفيذية، إلا أنه صوت لمشروع الحكومة، وقيل أنه صوت لي.

-ما رأيك في التوسعة التي شهدها الائتلاف؟

-لم تأتِ التوسعة لتمثيل الشعب السوري بقدر ما جاءت نتيجة للتجاذبات السياسية التي تحدثنا عنها، فالائتلاف الوطني كان يمثل الشعب السوري بكافة أطيافه، فيه السني والدرزي والعلوي والمسيحي والكردي وغيرهم من أطياف المجتمع السوري، وجاءت التوسعة ولم تضف تنوعاً بقدر ما أضافت أشخاصاً، حيث دخلت الكتلة الديمقراطية ممثلة بالقطب الديمقراطي، ودخل أعضاء منهم من كان يؤمن بالتوجه الديمقراطي، والإبقاء عل بشار الأسد حتى 2014، وإجراء انتخابات يدخل فيها الأسد، ومنهم من هو مستعد للتوجه إلى جنيف حالاً ودون أي خارطة للطريق، ومنهم من سقفه دون سقف هيئة التنسيق، أو ما يسمى بالمعارضة الداخلية، طبعاً ليس الجميع، وقد جاءت التوسعة من أجل التخفيف من حدة الاستقطاب في صفوف المعارضة، إلا أن النتائج الأخيرة في انتخابات رئيس للائتلاف أظهرت العكس تماماً، فالسيد أحمد عاصي الجربا فاز بفارق ثلاثة أصوات، وهذا نذير خطير، حيث من المفترض أن يكون الرئيس الجديد موضع إجماع، إلا أن النتائج تبين حالة استقطاب جديدة أشد، وهنا تكمن المشكلة، ولذلك يجب على القيادة الجديدة التأكيد للناس على أنها قادرة على قيادة المرحلة القادمة وإزالة حالة الاستقطاب تلك التي خلقت مع هذا الجو، وظهر ذلك أيضاً في انتخاب الهيئة السياسية، والتغيير الضمني وغير الضمني لرئيس الحكومة، مما يخلق تحديات ضخمة جداً أمام الائتلاف.

-من تتوقع سيكون رئيساً للحكومة الانتقالية؟

-والله لا أدري، هم فتحوا باب الترشح، ومدته أسبوع على ما أعتقد، ولكن هناك في الائتلاف من يتعامل مع مشروع الحكومة وكأنه تحصيل حاصل، حيث نادت أصوات في الكتلة الديمقراطية بأن موضوع الحكومة سيوضع على الطاولة من أجل بحث حاجتنا للحكومة من عدمها، أي العودة بالأمور إلى المربع الأول، وهذا جد خطير، والرابح الأول هو بشار الأسد، بينما الخاسر الوحيد هو الشعب السوري.

هيتو: الحكومة كانت محاربة منذ يومها الأول على الصعيد السياسي

-بعض الآراء تقول أن إبطال الحكومة جاء من أجل الذهاب إلى جنيف بدون جهاز تنفيذي وسياسي قوي وواضح المعالم يمثل المعارضة، بل يذهب الائتلاف بكل ما يحمله من تجاذبات وخلافات تضعف موقفه؟

-لا أدري، ولكن من يريد الآن الذهاب إلى جنيف فليكن شجاعاً وليذهب والنظام يحقق تقدماً عسكرياً، والمجتمع الدولي يطرح حلاً يتمثل بحكومة شراكة مع النظام القاتل، من يذهب إلى جنيف اليوم يعلم أنه لن يعود وإلا بشار الأسد متوجاً على سوريا.

-أنت ضد الذهاب إلى جنيف؟

-أنا لست ضد الذهاب إلى جنيف، بل أنا ضد الذهاب إليها إذا لم تتوفر لدينا الظروف التي تضمن تلبية مطالب الثورة، فمؤتمر جنيف ليس إلا أداة، فإن كان يحقق لي أهداف الثورة وعلى رأسها إسقاط النظام فليكن، وإلا فلا، من ينوي الذهاب إلى جنيف يجب أن يوضح للشعب السوري بالضبط ماذا يريد من جنيف.

-هناك من يراهن على إنهاك الشعب السوري للقبول بكل ما يأتي به جنيف؟

-لا أحد يستطيع المزاودة على صمود الشعب في سوريا، ما دامت بوصلة الثورة بالاتجاه الصحيح، وتهدف إلى إسقاط النظام والعصابة المحيطة به وبناء سوريا المواطنة التي تستوعب جميع السوريين، فأنا أراهن على صمود الشعب، أقولها وأنا متألم لأنني أعرف حجم المعاناة التي يعانيها أهلنا في الداخل، وقد يموت البعض في الأيام القادمة ليس من القصف فحسب وإنما من الجوع والعطش.

-هل هناك خطة واضحة لدى الائتلاف في الذهاب إلى جنيف؟

-هذا السؤال يجب أن يوجه للمسؤولين الآن في الائتلاف، ولكن على حد علمي لا يوجد، هناك بعض التصورات من بعض الأعضاء، وأنا أشارك في هذه التصورات، تتبنى سقف مطالب الثورة وهو تنحي بشار الأسد، ولكن على مستوى الائتلاف أصبح الأمر معقداً وفيه خلط، فهل جميع أعضاء الائتلاف مع هذا السقف، أم هناك من سقفه أقل من ذلك، لا أدري، على الائتلاف إن كان جميع من فيه متفقين مع مطالب الثورة الرئيسية أن يعلنها واضحة، وأن يكون لديه خطة واضحة وجلية على الأقل لأعضاء الائتلاف أنفسهم.

-ما ضمانات استمرارية حكومة مستقبلية في الوقت الذي قررت فيه جهة إقليمية أن تنحي رئيس حكومة عن منصبه بسبب «عدم التشاور معها» في شخصه، قد تتبنى في مرحلة قادمة جهة دولية أخرى نفس الموقف حيال رئيس الحكومة القادم، ما هي الضمانات؟

-الضمانة الوحيدة أن تكون قراراتنا مستقلة ووطنية، لا بأس في التشاور مع جميع الأصدقاء، ولكن القرار يجب أن يكون مستقلاً، وعندما يكون قرارنا مستقلاً سيحترمه الجميع ويقبلون به، وغير ذلك ما من ضامن.

-ألا ينقص ذلك من شرعية الائتلاف لدى الشعب السوري؟

-بصراحة هذه إهانة بحق الشعب السوري، أن تصل الأمور إلى هذه المرحلة، وأنا تحدثت في أكثر من مناسبة أن المجتمع الدولي سيحترم قراراتنا إن كانت مستقلة، قد يمتعض البعض، ويتضايق البعض الآخر، ولكن الصورة العامة ستكون احتراماً لهذا الشعب القادر على تنظيم أموره بنفسه، إلا أننا أعطيناه غير هذه الصورة عنا، منذ تشكيل المجلس الوطني ومن ثم الائتلاف واستقالة الشيخ معاذ والتوسعة وأخيراً الحكومة، كل هذا أعطى صورة سلبية عنا.

- هناك حالة احتقان كبيرة في الشارع ضد الائتلاف، ألا تعتقد أن المماطلة في موضوع الحكومة ثم إعلان إيقافها سيكون الشعيرة التي قصمت ظهر البعير؟

-أعتقد أن الشعب يمتلك كامل المبررات لذلك، وقد كان امتعاضي من تأجيل إعلان الحكومة مضارعاً لاحتقان الشارع، لأن الشعب في الداخل هو الذي يتلقى القصف، وهو الذي يدفع الضريبة الأكبر، الشعب في الداخل لا يهمه إن جاء الائتلاف 28 مليون دولار، ما يهمه فعلاً ماذا قدم الائتلاف خلال الفترة الماضية، هم أخبروهم أنه بعد تشكل الائتلاف ستتدفق المساعدات على سوريا، الأمم المتحدة تقول أن ما يصل من مساعدات لسوريا لا تغطي أكثر من 10% من احتياجات الشعب السوري، الشعب السوري له كامل الحق بالامتعاض، ولكن أتمنى تصرفاً مسؤولاً يمنح القيادة الجديدة بعض الوقت لتعطي ما لديها.

-باعتقادك في الائتلاف وغيره من المعارضة، كم يجب أن ينزف الدم السوري حتى يقنعهم بالابتعاد عن التجاذبات؟

-الأمر لا يدخل في خانة المساومات، إن أردت أن نتحدث في تلك الخانة فلنتحدث عن أول شهيد سقط في الثورة، نحن لم نتمنَ أن يسقط أي شهيد.

إزاحة رئيس الحكومة بقرار خارجي إهانة بحق الشعب السوري

-نحن لا نتحدث عن قيم ومثاليات، نحن نتحدث الآن عن سلوكيات لأعضاء الائتلاف.

-من لم تحركه دماء أول شهيد سقط، فلن تحركه باقي الدماء، ولن يغير سلوكياته من أجلها، وهنا لا أتحدث عن الائتلاف، وإنما بالشكل العام، أما فيما يخص الائتلاف فعليهم العمل وبسرعة، لا يجب القول أننا نحتاج فترة للوقت لنتعرف على الأمور بشكل أفضل، على القيادة الجديدة أن تبدأ من حيث انتهى من قبلهم، ولنكن واضحين، الكل كان يعلم إلى ما ستؤول إليه الأمور، وعليه فكان يجب أن تأتي المساعدات وبسرعة، وأن تكون قوافل المساعدات جاهزة، وهذه المرة بغزارة، نحن لا نحتاج إلى 100 مليون أو أكثر، لو كان ذلك فقط لأجرينا اتفاقات مع من يضعون أيديهم على حقول النفط في سوريا اليوم من النصرة وغيرها على صيغة مشتركة وحصّلنا هذه المبالغ، إنتاجنا يصل إلى 50 ألف برميل شهرياً، لكن ما تحتاجه سوريا يقدر بالمليارات.

-خلال فترة تشكيل الحكومة، والدراسات التي قامت بها، كم تقريباً كلفت عملية تشكيل الحكومة؟

-هذا الرقم يمكنك أن تأخذه من المكتب المالي للائتلاف، لأن المشروع كان ممولاً من قبله، أنت تتكلم عن فريق بما يزيد عن ثلاثين شخصاً من مستشارين وغيرهم، وناس تأتي بهم من الداخل للتشاور، ومن الدول العربية والجولات وغيرها، كل هذا كلف أموالاً باهظة تزيد عن 270 ألف دولار.

-كل هذه الأموال تم إلغاء جهودها بقرار جهة إقليمية .

-هذا الكلام يوجه للائتلاف، أنا الحمد لله لم أتسلم أي مبالغ شخصية، رغم أنه عرضت علي مبالغ بشكل شخصي يمكن أن تصرف في المشروع دون أن تعلن إلا أنني فضلت العمل عن طريق المكتب المالي للائتلاف، ولم أتسلم أي مبلغ خاص.

-هناك عدة رسائل نتمنى منك أن توجهها:

-للائتلاف الوطني لقوى المعارضة في سوريا

-أدعو أصدقائي في الائتلاف أن يضعوا نصب أعينهم مصالح الشعب السوري، وعندما نقول الشعب السوري نقصد التسليح والإغاثة والتعليم والصحة والنفط والمعابر، نقصد كل ما تتبعه هذه العبارة، يجب عليهم أن يسرعوا في العمل وألا يبطئوا، وأن لا يقولوا علينا دراسة الأمور وغيرها، بل العمل على تشكيل الحكومة بسرعة وتحصيل الدعم لها، وإن لم يتم ذلك بسرعة سأرفض ذلك الأمر أنا شخصياً، وسأعتبر أن الشعب السوري قد خُدِع.

-لفريق العمل الذي رافقك في تشكيل الحكومة.

-اشكرهم جميعاً، كانوا يشكلون فريقاً رائعاً، عمل متواصل ودؤوب، اجتهاد، عقول نيرة، قدرة على التواصل وإسداء النصيحة في أحلك الظروف، عليهم أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم شخصيات تستطيع تحمل المسؤولية في المستقبل. كنت قبل العمل على تشكيل الحكومة أقول أن في سوريا 23 مليون رئيس جمهورية، أثبتوا ذلك فعلاً، وأثبتوا أن الناس لا تحتاج إلا إلى بحث ودفع باتجاه الأمام، البعض منهم سيكمل معي في مشوار العمل الإغاثي في حين ارتأى البعض الآخر أن يعمل في مجالات أخرى، أتمنى لهم التوفيق جميعاً.

-للمجتمع الدولي:

-أتمنى من المجتمع الدولي أن يوضح بالتحديد ماذا يريد من الشعب السوري، ومن الثورة السورية، لطالما أخبرونا أن التقصير يعود لعدم وحدة المعارضة، وأنا أطالبهم أن يتوحدوا هم بموقفهم تجاه ثورتنا، في رسائل المجتمع الدولي لنا الكثير من اللغط والفوضى، ليحددوا ماذا يريدون من الثورة، هل يريدون إسقاط النظام وبناء دولة المواطنة في سوريا، لماذا إذاً نرى دعماً لمجموعات مسلحة دون غيرها بسلاح لا يمكن إلا أن يكون دعماً دولياً، لماذا يغض المجتمع الدولي النظر عن الغزاة الإيرانيين وعناصر حزب الله في سوريا.

-للمجاهدين على الأرض:

-مزيداً من الصبر والثبات، مزيداً من اللحمة، أن يرموا خلافاتهم جانباً وأن يعملوا على هدف واحد وهو إسقاط النظام، ما تعانيه الكتائب في الداخل من الفرقة للأسف لا يختلف عن ما يعانيه السياسيون في الخارج، نطالب الكتائب المقاتلة على الأرض أن تكون في وحدتها مثالاً وقدوة يحتذي بها سياسيو الخارج.

أزمة عميقة تواجه الأطفال اللاجئين في الأردن

تمثل حالة الطفل السوري منجد (14 عاما) واحدة من آلاف حالات الأطفال السوريين الذين انخرطوا في سوق العمل الأردني بعد هربهم مع عائلاتهم من مدن سوريا المختلفة.

الطفل الذي يعمل في محل لبيع الخضار قال للجزيرة نت إنه درس حتى الصف السادس في وطنه سوريا، وبعد اللجوء للأردن قبل عامين مكث لأشهر يتنقل مع العائلة بين المفرق والزرقاء وأخيرا استقر في منطقة الحسين الشعبية وسط عمان.

لا يعبأ منجد كثيرا بانقطاعه عن الدراسة، ويتحدث بطلاقة عن أهمية التحاقه بالعمل لمساعدة والده وشقيقه اللذين قال إنهما يعملان في أشغال مختلفة لتأمين أجرة المنزل ومتطلبات الحياة التي يصفها بالغالية جدا في الأردن.

وبات مشهد الأطفال والمراهقين السوريين الذين ينتشرون في أسواق العمل المختلفة في الأردن مألوفا، خاصة وأن غالبيتهم يعمل بأجور أقل من نظرائهم الأردنيين عوضا عن عدم تمتعهم بحقوقهم الأساسية من التأمين الاجتماعي والصحي في أغلب الحالات.

وكشف أحدث تقرير صدر الشهر الماضي عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أن 53% من اللاجئين السوريين في الأردن، المقدر عددهم بأكثر من 470 ألفا، من الأطفال.

وتحدث التقرير عن أن ربع هؤلاء اللاجئين من المراهقين والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما، وهو ما يكشف عن عمق الأزمة التي تواجهها أجيال من السوريين خلفتها الحرب المستعرة في بلادهم.

التقرير ركز بالأساس على حياة الأطفال في مخيم الزعتري للاجئين السوريين الذي يقيم فيه 120 ألفا من السوريين، بحسب ما أورد التقرير، ولفت إلى أن المشكلات خارج المخيم بالنسبة للاجئين قريبة إلى حد كبير مما يعانيه اللاجئون داخل المخيم.

أطفال بلا عائلات

وتحدث التقرير عن وجود 237 طفلا يعيشون في المخيم دون أسرهم التي افترقوا عنها وقدموا للأردن من دونها، من هؤلاء 20 طفلة.

كما تحدث عن وجود 213 طفلا ذكرا و110 طفلات انفصلوا عن عائلاتهم ويعيشون في المخيم بحسب آخر إحصاءات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في نهاية مارس/آذار 2013.

ويرصد التقرير أبرز المشكلات التي يعانيها الأطفال في المخيم والمتمثلة في العنف الأسري وتحديد ورعاية الأطفال الذين افترقوا عن عائلاتهم، واستبعاد بعض الأسر التي تعيل نساء من الخدمات، ومشكلات الأطفال والنساء ذوي الإعاقة.

التقرير لفت إلى تفاقم مشكلة عمالة الأطفال في المخيم، وهو ما يحول دون التحاقهم بالمدارس، كما تحدث عن أن بعض الأطفال «ينضمون لعصابات» داخل المخيم.

وركز التقرير على مشكلة التعليم بالنسبة للأطفال اللاجئين، وقال إنه وغم أن وزارة التربية الأردنية وبالتعاون مع اليونيسيف أتاحت التعليم في الصفوف الأساسية باستثناء الصف الأخير من الثانوية بسعة تبلغ 5000 طالب، فإن 76% من الإناث و80% من الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين 6 و18 عاما لا يلتحقون بالمدارس.

وعن أسباب هذا التدني في الإقبال على التعليم، قال التقرير إن الأهالي بررروا ذلك بتردي الأحوال، وانتظار أمل العودة للبلاد، في حين يبرر الأطفال سبب عدم التحاقهم بالمدارس بالعنف بين الطلاب ومنه العنف الجنسي وانعدام الأمن، إضافة لالتحاقهم بالعمل الذي يسد رمق عائلاتهم.

كما رصد أسبابا أخرى منها بُعد المدارس بالنسبة للفتيات، وسوء التغذية لدى الطلاب، وازدحام الفصول الدراسية، وضعف الخبرات العملية بالنسبة للمعلمين في المخيم.

آثار نفسية بالغة

وركز التقرير في جانب مهم منه على الأمراض النفسية التي يعانيها الأطفال السوريون والناجمة عن الأحداث في بلادهم، حيث يعانون من آثار بالغة ناتجة عن الحزن والاكتئاب والخوف والتوتر والغضب والترقب.

ونوه التقرير إلى الجو العام في مخيم الزعتري الذي قال إنه يشهد توترا وانتهاكات متعددة «حيث تجري عمليات السرقة والتخريب ووجود عصابات، بالإضافة لتفشي الأمراض»، كما كشف أن 5,6% من أطفال اللاجئين و6% من النساء في سن الانجاب في الزعتري يعانون من سوء التغذية.

وأوصى التقرير بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة خاصة ما يتعلق بحماية الأطفال في المخيم من العنف الجنسي، وخوف الأطفال من التحرش الجنسي.

محمد النجار- الجزيرة نت

لاجئون سوريون عالقون على الحدود الأردنية

قال ناشطون سوريون إن نحو أربعة آلاف لاجئ سوري عالقون على نقاط غير شرعية على الحدود مع الأردن الذي اتهموه بإغلاق الحدود أمامهم، وهو ما نفته عمان.

وأكد ناشطون سوريون أن نحو 1300 سوري عالقون في منطقة نصيب على الجانب الشرقي للحدود مع الأردن، إضافة إلى أكثر من 2500 في منطقة تل شهاب على الجانب الغربي من الحدود الممتدة لمسافة تصل إلى 375 كلم.

وقال أحد الناشطين السوريين للجزيرة نت عبر الهاتف إن السلطات الأردنية لا تسمح إلا بدخول أعداد قليلة من اللاجئين من الجرحى والمرضى، وسط تفاقم الأوضاع الإنسانية مع دخول شهر رمضان المبارك.

وأكد أن اللاجئين في منطقتي تل شهاب ونصيب يسكنون في مدارس بشكل مكتظ، وسط نقص حاد في المواد الغذائية والأدوية وغيرها.

كما ناشط آخر أن الأردن يغلق الحدود في منطقة نصيب منذ أسبوع تقريبا بعد السماح بدخول مائتي لاجئ فقط الأربعاء قبل الماضي.

الأردن ينفي

من جانبه نفى المستشار الإعلامي لشؤون اللاجئين السوريين في الأردن غازي السرحان وجود قرار أردني بإغلاق الحدود مع سوريا، وقال للجزيرة نت إن هناك 45 نقطة حدود غير شرعية يعبر منها اللاجئون، منها منطقتان رئيسيتان.

لكن السرحان أقر بانخفاض أعداد اللاجئين السوريين الداخلين إلى الأراضي الأردنية، مشيرا إلى أن الأردن كان يستقبل ما بين 500 إلى 1000 لاجئ يوميا، لكنه استقبل على مدى الساعات الأربع والعشرين الماضية 107 لاجئين سوريين فقط.

ومنذ شهرين تكررت شكوى نشطاء سوريين مما اعتبروه قرارا أردنيا غير معلن بإغلاق الحدود في وجه اللاجئين السوريين، الأمر الذي نفاه مسؤولون أردنيون بمستويات مختلفة في تصريحات عدة.

ويطالب نشطاء سوريون الحكومة الأردنية بتوفير الخيام ومساعدات إغاثية طبية وغذائية لمحافظة درعا الحدودية مع الأردن لإقامة اللاجئين المتدفقين من محافظات سورية عدة أبرزها حمص ودمشق.

وتجاوز عدد اللاجئين السوريين في الأردن الـ500 ألف، بينما تقول المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن عددهم يبلغ 470 ألفا حسب آخر إحصائية صدرت عنها مطلع يونيو/ حزيران الماضي.

حوار مفتوح مع الكاتب والمعارض السوري ميشيل كيلو

نسعى لإقامة كيان سياسي يعبر عن شرائح وطنية ديمقراطية واسعة

ميشيل كيلو أحد أبرز وجوه المعارضة السورية، منذ مطلع السبعينات، لعبت كتاباته ومواقفه وأنشطته الثقافية والسياسية – ككاتب وصحافي – دوراً مهماً في بلورة تيارات ديمقراطية مناهضة لنظام الاستبداد والقهر في سورية ماجعله كمثقف في دائرة الإستهداف الأمني.

ترأس مركز حريات للدفاع عن حرية الرأي والتعبير في سورية، وهو من وزّاد ربيع دمشق ولجان إحياء المجتمع المدني، وإعلان دمشق..

تعرض كيلو لتجربة الاعتقال في السبعينيات دامت عدة أشهر، سافر بعدها إلى فرنسا حتى نهاية الثمانينات، ثم اعتقل ثانية /2006 / بتهمة إضعاف الشعور القومي والنيل من هيبةالدولة وإثارة النعرات الطائفية على خلفية توقيعه على إعلان بيروت – دمشق انضم إلى الائتلاف الوطني للمعارضة السورية ضمن عملية التوسعة الأخيرة.

« كما يعمل على إقامة تجمع يضم المعارضة الديمقراطية تحت اسم «القطب الديمقراطي»

« رؤيا » التقت الأستاذ ميشيل كيلو، فكان الحوار التالي:

ما أهمية تشكيل القطب الديمقراطي، ولماذا الآن ؟

القطب الديمقراطي يتشكل الآن ليكون هناك تعبيراً ديمقراطياً موحداً عن كتلة سكانية هائلة موجودة في سوريا تريد التغيير، ولديها خيار وطني ديمقراطي، ولكن ليس لديها كيان سياسي موحد، لديها تعبيرات كثيرة مشتتة ومبعثرة، وغالباً تتحدث لغة واحدة، ولديها أهداف واحدة، وتعمل غالباً بوسائل واحدة. نحن نريد أن نوحد هذه التعبيرات الكثيرة، وأن يكون نشاطها السياسي، كما هو الكيان الديمقراطي المجتمعي الواسع، الذي شارك في الثورة منذ بداياتها موحّداً في مطالبته في الحرية والمواطنة والدولة المدنية.

أما لماذا الآن، ولمَ لم يتشكل من قبل، فهذا سؤال مهم. أظن أن جزءاً من ذلك يعود للكسل، والجزء الآخر يعود للإرباكات التي تعيشها المعارضة، وأيضاً العجز عن أن تخرج المعارضة عن التشرذم والإنشقاق والخلافات الداخلية، والآن لأن سوريا ذاهبة من هنا إلى إما الفوضى أو حكم سلاح متطرف... إلى آخره. لكي نحول دون ذلك، كان لابد من إطار ديمقراطي حقيقي على الأرض، أن يلعب دوراً في تحديد المصير.

في مقالة لك، فندت بعض الإدعاءات الموجهة ضد القطب الديمقراطي بشأن تشكله، هناك من يقول أنه جاء لخلق كتلة ضاغطة تستطيع إيجاد حالة من الخلخلة في الائتلاف، بغية تحقيق مكاسب معينة داخله.

هذا الكلام غير صحيح لا من قريب ولا من بعيد، وعمل القطب الديمقراطي ليس له علاقة بالإئتلاف. فالائتلاف هو عمل سياسي، أما القطب الديمقراطي هو عمل هيكلي بنيوي له علاقة بشكل تكوين وطبيعة الدولة والمجتمع في سوريا. نحن نعمل في القطب الديمقراطي كي تكون سوريا دولة ديمقراطية، ودخلنا الائتلاف كي نمارس فعليا سياسة يومية راهنة، الائتلاف حالة سياسية بحتة، بينما القطب حالة بنيوية لها علاقة بنمط خيارات المجتمع السوري، وبدونه لن تذهب سوريا الى الديمقراطية.

الاجتماع التشاوري الأول للقطب الديمقراطي كان في القاهرة حسب ما هو معلن، ولكن هناك مصادر تتحدث عن اجتماعات سابقة في أبو ظبي وموسكو، كما تتحدث تلك المصادر عن لقائك بعلي حيدر وزير «المصالحة الوطنية» في حكومة النظام..

-لا لم يكن هناك لقاء مع علي حيدر لا من قريب ولا من بعيد، ولم تعقد أي اجتماعات سابقة لا في موسكو ولا في الأمارات.

عقد لقاء تشاوري في القاهرة، وضعت فيه الأسس الأولية وآليات العمل الضرورية لتشكيل القطب الديمقراطي، قلنا فيه أننا سنعقد مؤتمرات مكانية، في كل مكان يوجد فيه ديمقراطيون، وأننا سندعوا جميع أطياف العمل الديمقراطي، كي تشارك في عقد هذه المؤتمرات، وليس تحت إشرافنا، وليس بقيادتنا أو بتوجيهنا، هي نفسها وبصورة ذاتية تبادر لعقد مؤتمرات مكانية، وتنتخب مندوبين لمؤتمر عام يقرّ وثائق وتشكيل القطب، وبالتالي ينتخب هيئاته الداخلية، نحن الآن نعمل في إطار الإعداد لهذه المؤتمرات، وقد وضعنا الوثائق قبل فترة، وسنعقد خلال فترة قريبة، المؤتمر الوطني العام للقوى الديمقراطية الذي سيعلن عن تشكيل القطب الديمقراطي.

هل التمثيل في القطب الديمقراطي سيكون على أساس الكتلة، أم على أساس شخصي؟

على أساس شخصي وكتلي، قد تكون منتدب عن كتلة، أو تأتي بصفتك الشخصية، ما يهم هو فكرك الديمقراطي، وبذلك يتساوى الجميع كديمقراطيين.

حول الائتلاف وانضمامكم ضمن التوسعة الأخيرة، هناك من يقول أن الائتلاف يوماً فيوم يفقد شرعيته، ألا تعتقد أن هذا الانضمام هو حرق لأحدى أوراق الاستثمارالسياسي لميشيل كيلو أو للقطب الديمقراطي؟

لا، لا أعتقد، لو كان هكذا لما انضممت للائتلاف، الدخول اليه لا يضيف شيئاً مطلقاً، هذا أحد الأسباب للقول بأن الائتلاف شيء، والقطب شيء آخر تماماً. أنا برأيي إن عدم التوازن الكامل داخل إطار الائتلاف، لعب دوراً كبيراً بحرق الكثير من أوراقه، نحن قلنا توازن وطني وليس توسعة، توازن وطني من خلال التوسعة، اليوم أصبح واضحاً أن هذا التوازن موجود حتى داخل الائتلاف، بدلالة أن مرشحنا هو الذي نجح. من اليوم فصاعداً يجب على الائتلاف أن يعبذر إلى حدّ كبير عن سياساتنا ورؤانا التي تختلف كثيراً عن السياسات والرؤى التي عبرعنها خلال الأشهر السبع الماضية، إذا كانت النتائج الميدانية العملية لهذه السياسات، مختلفة عن النتائج التي ترتّبت عن سياسات الآخرين، قبل انضمامنا للائتلاف، فأعتقد أنه سيكون له دوراً مختلفاً الآن فصاعداً، ونكون قد نجحنا في تغيير وجهتة ودوره، أما إن لم يكن هذا فنكون فعليا لسنا ديمقراطيين، وإنما قوة من القوى الإنتهازية المجمعة مع بعضها، لتستغل وجود ثورة ليس لها علاقة بها، لتحصيل امتيازات ومظاهرعلى حساب الناس.

أصبح واضحاً للعيان أن التجاذبات السياسية في المعارضة ضمن الائتلاف حصراً، أدت إلى فقدان الفاعلية السياسية في الثورة السورية بشكل عام، ماهي الحلول المرجوة في القريب العاجل حول ذلك؟

نحن سنعمل بروح التوافق، وليس بروح التنافس والإقصاء، واتفق الجميع على ذلك، واقترحنا تأسيس لجنة عامة من جميع أطراف الائتلاف لتناقش خطة توافقية للعمل السياسي الشعبي وغير الشعبي، من الآن وحتى إسقاط النظام، ونريد أن نحقق نقلة حقيقية بإطار الائتلاف، بأن يكون ممثلاً للإرادة الوطنية السورية المستقبلية، وأن يكون لديه الوسائل الضرورية لتمثيل هذه الإرادة. مثلاً نحن في الفترة المقبلة، نفكر جدياً باستغلال الموارد الوطنية، ووضعها في خدمة الثورة السورية، وهذا أفضل من أن نتسول من هنا وهناك. نحن نمتلك موارد وإمكانات كثيرة، ونستطيع أن نستثمرها.

ولكن هذه الموارد، يخضع معظمها لسيطرة كتائب مسلحة، قد لا تتفق معكم في رؤيتكم السياسية حول مستقبل سوريا..

سيتركونها.

هل هناك تواصل معهم على هذا الأساس..

سنقوم بالتواصل وسنحاول إقناعهم، لا بدّ أن نجد الحل أخيراً.

نفكر بتشكيل صندوق ائتمان، يؤسس مصرف ائتلاف وطني، تودع فيه الأموال ويصدر سندات، ويمنح قروضاً ويأخذ قروضاً. إذا لم تتوفر موارد ذاتية لن تكون هناك وحدة للمعارضة، إذا توجه كل شخص في المعارضة ليحصّل الدعم من جهة ما، ولتلك الجهة مطالب تريد تنفيذها، فإنه سينتج عن ذلك استحالة وحدة للمعارضة، نحن نريد أن يكون لنا قرارنا الوطني المستقل، الذي يجعل الآخرين يرون قضيتنا بأعيننا نحن، لا أعينهم هم.

تكلمت عن حالة التمويل الذاتي حتى كي لا يخضع الائتلاف لأية املاءات، فيما تتحدث المصادر عن أن استقالة رئيس الحكومة غسان هيتو مؤخراً بسبب عدم قبول السعوديه به، لأن الائتلاف لم يشاورها فيه، وعمل لمدة تزيد عن ثلاثة شهور، وما كلفته تلك المدة من الدم السوري، ومن أموال وجهود، كلها ذهبت هباء منثوراً، ألا ترى في ذلك انتقاصاً من القرار الوطني ؟

السعودية لم توافق على غسان هيتو، وأناس غير سعوديين لم يكونوا قط مع السعودية لم يوافقوا على غسان هيتو، منظورنا أنه يجب على الحكومة أن تكون حكومة وحدة وطنية، هذه الحكومة ليست كذلك، أنا باسمي ميشيل كيلو أقول لا أقبل ولا أوافق عليها.

هناك من يقول أن تحالفاً ما أقيم بين ميشيل كيلو والإخوان المسلمين لإقصاء غسان هيتو؟

ليس صحيحاً، غسان هيتو مُقصى منذ شهرين ونصف، وأنا لم أكن عضواً في الائتلاف إلا منذ بضعة أيام، وكما تعلم في الأعراف القانونية والسياسية عندما يتم تكليف شخص بتشكيل حكومة ويتأخر عن موعده يُشكّر على جهوده، ويتم اختيار غيره، وليست علامة فشل له، فقد تكون هناك أسباب موضوعية أكبر منه.

لكن غسان هيتو صرح أكثر من مرة أن حكومته أصبحت جاهزة، وطلب من الائتلاف التصويت عليها..

-أعتقد أنه قال شيئاً من هذا القبيل، إلا أنه بعد أن كُلّف بتشكيل الوزارة بفترة قصيرة أبلغه أكثر من تكتل في المجلس الوطني والائتلاف بأنهم لن يصوتوا لحكومته، ولو أنه قام بحسبة بسيطة لعلم بأنه لن يصبح رئيس وزراء.

هناك تكاليف خصصت لتشكيل الحكومة تزيد عن 270 ألف دولار، هذه مصاريف ضاعت على الشعب السوري؟

لقد تم هدر الكثير من مال الشعب السوري في هذه الثورة، حجم الأموال التي سرقت يشيب لها الرأس.

الستم كسياسيين بسبب التجاذبات التي تحصل بين بعضكم أحياناً مسؤولين عن هذا الأمر؟

نحن لسنا مسؤولين عن ذلك، نحن منذ بضعة أيام فقط انضممنا للائتلاف، وسابقاً حاربنا الائتلاف كما لم يحاربه أحد، وكن على ثقة أننا لا نقبل أي فاسد معنا في الائتلاف.

حالياً بات أمر الفساد واضحاً وجلياً في صفوف الائتلاف، ماذا ستتصرفون حيال هذا بعد أن أصبحتم كتلة داخله؟

لن نوافق أن يضيع قرش واحد على الشعب السوري، سنضع سياسة رسمية تعتمد فكرة الموازنة، وليست فكرة «الأعطية»، وإذا كان لدينا دخل ثابت سيكون هناك وزارة مالية، وجهاز تنفيذي مالي يقدم للناس موازنات، ورواتب للموظفين، وسيكون هناك استعادة لكل جهاز الدولة من معلمين ومهندسين، من الكهرباء والماء إلى عمال البلدية، وسيكون للمجالس المحليةن موازنة خاضعة لإشراف جهات رقابية حقيقية، كما نريد أن نخرج من فكرة الإغاثة، أن نعمل على سياسية اقتصادية اجتماعية، هذا هو الحل الأنجع للقضاء على مشكلة الفساد.

هناك من يقول أن ترشيح أحمد عاصي الجربا لرئاسة الائتلاف اليوم، وفي المرحلة المستقبلية رياض حجاب في رئاسة الحكومة، ينبع من رصيدهما الجيد في حلقات التواصل مع نظام الأسد، مما يسهل عملية تفاوضية لمؤتمر جنيف2..

النظام لا يريد التفاوض، حاولنا مراراً وتكراراً معه عندما كانت ظروفه أفضل من ظروفه الحالية بأشواط، لكنه لم يقبل حتى الجلوس معنا، وأجابنا عندما نادينا بالمصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي بإجابة واحدة «من أنتم» ، لا يفاوض النظام إلا في حالة واحدة فقط، عندما نكون جميعاً مهجرين على الحدود التركية أو الأردنية.

يقال عن حمص أنها معركة حسم، هل تعتقد أن تلك المعركة تحدد مشروع تقسيم سوريا إلى دولة علوية وأخرى سنية؟

أعتقد أن السياسة إجمالاً هي احتمالات، والتقسيم هو احتمال، ولكن إذا كان الأسد يريد أن يشكل الدولة العلوية لما جعل جيشه ينتشر في كل بقاع سوريا، كان قد اكتفى بمحاولة الاستيلاء على جبال الغاب الشرقية، ناهيك عن أن حمص لن تفيده جغرافياً، وستكون نقطة ضعف قاتلة للدولة العلوية، حيث ستكون محاطة من كل الجهات بمكون معادٍ، وستكون مكاناً للإضطراب والإقتحام والإقتتال وليس للإستقرار، الذي يقاتل بهذه الكثافة - إذا انتصر- ليس بحاجة إلى تقسيم، وإذا هُزم لن يستطيع أن يدافع عن دولته العلوية.

هل تمتلكون خريطة طريق واضحة حول جنيف 2 كائتلاف وطني أو كقطب ديمقراطي؟

كائتلاف لا، كقطب نعم لدينا وجهة نظر واضحة لجنيف 2، وعلى دراية تامة حول ماذا سنفعل، ولدينا كل الحسابات للمؤتمر..

ما هي المرتكزات الرئيسة لحساباتكم؟

أولها على الإطلاق أن نمنع أي تسوية أمريكية روسية على حساب الشعب، والتي ستطيح بالثورة نهائياً، ثانياً حول تنفيذ ما نص عليه جنيف 1 من تطبيق بنود خطة كوفي عنان الستة، والتي هي خطة الجامعة العربية، والتي أيضاً هي خطة المعارضة، وحول مطالبة المجتمع الدولي بمرحلة انتقالية تصل عبرها سوريا إلى الدولة الديمقراطية، فليأتوا لنا من داخل النظام من يريدون سلطة ديمقراطية لنفاوضهم.

ليس هناك أي إشارات حول تدخل خارجي ما في سوريا، ولكن في حال حدوثه، هل أنتم في القطب الديمقراطي مع التدخل الخارجي أم ضده؟

لن يكون هناك تدخل خارجي، الولايات المتحدة الأمريكية، لا ترى في الشرق الأوسط سوى إسرائيل، ودمار سوريا يعني أن اسرائيل ستصبح سيدة المنطقة دون منازع لخمسين عاماً على الأقل، ولن يكون هناك أي تحدٍّ أمامها، وستبتلع فلسطين بعد تدمير سوريا، فهل يعقل أن هذا الطرف الذي استطاع أن يدمر سوريا بسلاح الروس أعدائه، وبيد الجيش النظامي دون تدخل أي أمريكي أو اسرائيلي، سيوقف النار التي تأكل سوريا؟

منذ الشهر السابع 2011 صرحت مراراً بأنه لن يكون هناك تدخل خارجي، لنعمل على إيجاد طريقة نرتب فيها أمورنا الداخلية لنمنع تدمير بلدنا، وتم إيجاد المجلس الوطني من أجل تغطية تدخل خارجي، ونحن كديمقراطيين في حال جرى تدخل خارجي في سوريا سنقاومه، ما من داعٍ لتدخل خارجي، هناك الملايين من الناس ضد النظام، ليدعموهم بحد أدنى من الإمكانيات وهم سيسقطون النظام.

ما قصة قدومك للائتلاف مع ستة سفراء؟ تحدثت مصادر على أنه إبراز للعضلات..

أنا لم أدخل ومعي ستة سفراء، السفراء جاؤوا لأن الائتلاف في حالة يرثى لها، وهم يمثلون دولاً لا تريد أن تذهب إلى جنيف بمثل هذا الائتلاف. بل على العكس مارس السفراء عليّ ضغوطاً كبيرة لأقبل بشخصين، أحدهما رئيساً للائتلاف والآخر أميناً عاماً له، لكنني رفضت، وكرروا لي مرات عدة أن موافقتي عليهما تمنحني 25 مقعداً، وأنا أجبتهم دخولنا للائتلاف حق للقوى الديمقراطية، وليس موضع صفقة، أما ترشيح فلان أو فلان، فليقدموا برامجهم لنصوت عليها، أما أن أعقد صفقة على حقوقنا بأن أمنح مقعدين لشخص أو لآخر، فهذا مستحيل.

لقد اتهمنا من قبل السفراء أنفسهم بأن هذا خارج عن نطاق الوطنية، وأن فيه نوع من التشدد. لقد جاء السفراء من أجلهم هم، لا من أجلنا.

-هل ترى دوراً حقيقياً للمثقف ليلعبه في الثورة السورية؟

هذه الثورة فكرية روحية معنوية انطلقت من جهة رباطها الوحيد، رباط ثقافي، هي قوى المجتمع المدني، لا تملك رباطاً مادياً في سوريا، لأن سوريا ليس فيها تعاقد حتى يكون فيها مجتمع مدني تعاقدي، التعاقد حالياً تم بين الأجيال الجديدة وقطاعات المجتمع المدني الجديدة التي نتجت بالاستقلال عن الدولة التي كانت قائمة، وعن النظام، إن مشكلة الثورة الرئيسية برأيي أن المعارضة التقليدية، لم تستطع التعبير عنها لأنها لا تشبهها.

بعد سقوط النظام، ستكون هناك فرصة للثوار الذين قاموا بالثورة ليعبروا عن أنفسهم، وستشهد سوريا حينها نهضة ثقافية كبيرة.

> علينا أن نمنع أي تسوية أمريكية روسية على حساب الشعب السوري

> قرارنا مستقلٌ .. انطلاقاً من المصلحة الوطنية لشعبنا وثورتنا

حصار على مدينة حلب معبر بستان القصر حيوي ولا مبرر لإغلاقه أمام مصالح الأهالي

مظاهرة تندد بإجراءات المعبر تواجه بالقمع وإطلاق نار عشوائي

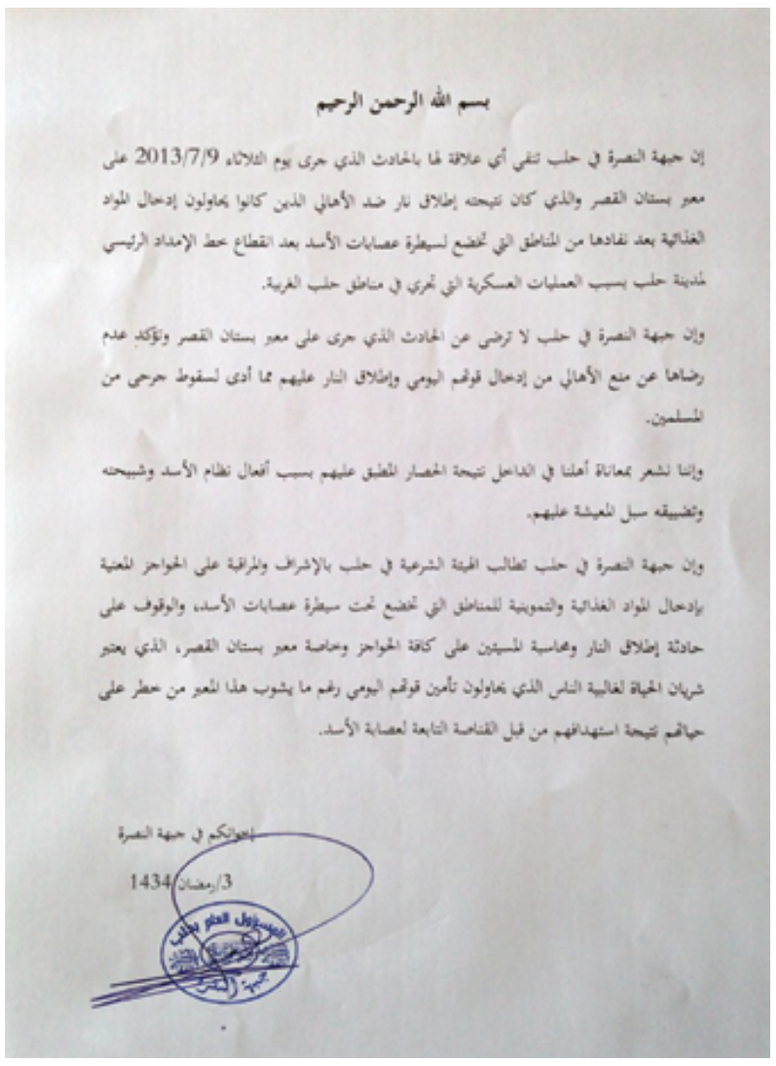

بسم الله الرحمن الرحيم

إن جبهة النصرة في حلب تنفي أي علاقة لها بالحادث الذي جرى يوم الثلاثاء 2013/7/9 على معبر بستان القصر والذي كان نتيجته إطلاق نار ضد الأهالي الذين كانوا يحاولون إدخال المواد الغذائية بعد نفادها من المناطق التي تخضع لسيطرة عصابات الأسد بعد انقطاع خط الإمداد الرئيسي لمدينة حلب بسبب العمليات العسكرية التي تجري في مناطق حلب الغربية.

وإن جبهة النصرة في حلب لا ترضى عن الحادث الذي جرى على معبر بستان القصر وتؤكد عدم رضاها عن منع الأهالي من إدخال قوتهم اليومي وإطلاق النار عليهم مما أدى لسقوط جرحى من المسلمين.

وإننا نشعر بمعاناة أهلنا في الداخل نتيجة الحصار المطبق عليهم بسبب أفعال نظام الأسد وشبيحته وتضييقه سبل المعيشة عليهم.

وإن جبهة النصرة في حلب تطالب الهيئة الشرعية في حلب بالإشراف والمراقبة على الحواجز المعنية بإدخال المواد الغذائية والتموينية للمناطق التي تخضع تحت سيطرة عصابات الأسد، والوقوف على حادثة إطلاق النار ومحاسبة المسيئين على كافة الحواجز وخاصة معبر بستان القصر، الذي يعتبر شريان الحياة لغالبية الناس الذي يحاولون تأمين قوتهم اليومي رغم ما يشوب هذا المعبر من خطر على حياتهم نتيجة استهدافهم من قبل القناصة التابعة لعصابة الأسد.

إخوانكم في جبهة النصرة

3/رمضان/1434

كرم الحلبي

«شهر رمضان أوله رحمة»، فهل كان رمضان فعلاً رحمة للناس بقدومه، أم حوله البعض إلى ما لا يتمنى أحد من المسلمين بأن يوصف به شهر رمضان. قبل عدة أيام من قدوم الشهر الكريم، بدأت مناطق حلب التي ما تزال تحت سيطرة النظام، تتعرض لحالة انقطاع كامل من المواد التموينية والغذائية، وأصبحت بعض السلع الغذائية كالخضروات، حالة نادرة لا يمكن توفيرها، وسبب ذلك يعود - حسب ما يسري في الشارع من حديث- لإغلاق المنافذ، والتي درج على تسميتها معابر بين المناطق المحررة، والتي تشمل معظم أراضي الريف، وبين المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام، ومنع وصول المواد الغذائية والضرورية لمناطقه. وكي نقف على حقيقة الأمر، كان لنا التحقيق التالي:

معبر بستان القصر الرفحاوي:

المعبر الرفحاوي، مصطلح يطلق على منفذ بستان القصر عند كراج الحجز، من المناطق المحررة إلى المناطق التي ما زالت تحت سلطة النظام، وذلك نسبة إلى معبر رفح الحدودي بين غزة ومصر، ولعل حالة التشبيه قد تكون دقيقة لأن من يعيش على طرفي المعبر هم من طينة واحدة ويعانون نفس المعاناة، وهي إغلاق القائمين على المعبر له متى يشاؤون.

يسيطر على المعبر عناصر من تجمع كتائب مجد الإسلام، وقد صرح لنا قائد التجمع «أبو نجيب» حول إغلاق المعبر ما يلي: «هذا الأمر تم دون أي توجيه من الهيئة الشرعية أو القضاء الموحد، لقد قمنا بإصدار قرار عدم خروج أي مادة غذائية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، لكن هذا يتم بعلم الهيئة الشرعية ومجلس القضاء الموحد، والدولة الإسلامية، وذلك حرصاً على حياة المواطنين من قناص النظام»، ولكن إن كان منع إدخال المواد، ناتجاً عن الحرص على حياة المواطنين، فلماذا يتم السماح لهم بالمرور دون حمل المواد الغذائية؟ وهل القناص يستهدف من يحمل أكياس الخضار؟

من ناحية أخرى هناك منفذ آخر تدخل منه البضائع إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام، وهو غربي حلب، من جهة خان العسل وطريق حلب - دمشق الدولي، فلماذا توقف دخول المواد الغذائية في الطرف الآخر، يجيبنا المقدم أبو عبد الرحمن قائد غرفة العمليات في منطقة خان العسل: « غرفة عمليات خان العسل لم تمنع مرور أي سيارة باتجاه طريق حلب دمشق الدولي في بداية الأمر، ولكن بسبب طبيعة الجبهة والاشتباكات المستمرة على هذا الطريق، وحرصاً من الجيش الحر على حياة الناس فقد مُنعت السيارات من المرور من هذا الطريق لأنه مرصود من قبل قوات النظام، وقد سجلت غرفة العمليات أكثر من حالة قنص على الطريق».

وأضاف المقدم أبو عبد الرحمن: « بإمكان أي شخص مسؤول عن نفسه بالعبور على طريق دمشق حلب الدولي، إلا أنه حرصاً من غرفة عمليات خان العسل على سلامة المدنيين من حالات القنص نمنع ذلك» وذكر أنهم لا يمنعون أبداً دخول المواد الغذائية ولا السلع، ولكن المعضلة في الجهة المقابلة، جهة النظام التي تستهدف المدنيين.

وحول ما إذا صدر قرار من إحدى الهيئات الشرعية بمنع إدخال المستلزمات الرئيسية للمناطق المحتلة، يشير أبو عبد الرحمن إلى أن ذلك لم يحصل. ويصر على أن الطريق مغلق بشكل روتيني بسبب الاشتباكات الدائرة بشكل يومي بين قوات النظام وعناصر حزب الله من جهة، وبين قوات الجيش السوري الحر في المنطقة وطريق حلب - دمشق الدولي من جهة أخرى.

وحول معاملة الناس على المعبر، فإن معظم من قابلناهم من المواطنين يتحدثون عن المعاملة السيئة، من قبل عناصر معبر بستان القصر تجاه المدنيين. ورداً على الحصار المطبق على حلب المحتلة كما أسماه الكثير من أهالي المدينة، خرجت مظاهرة منددة بمنع تمرير المواد الغذائية إلى المناطق المحتلة، قابلها عناصر الحاجز بالقمع الذي وصل إلى إطلاق الرصاص.

مؤيدون ومعارضون للقرار

اختلفت الآراء حول إغلاق معبر بستان القصر بين مشجع، وبين معترض إلى درجة التظاهر ضدها.

يقول أحد المواطنين (بكري) القاطن بمناطق الجيش الحر: « الحصار المطبق على المناطق الخاضعة لقوات النظام خطوة ممتازة، ويجب على الجهات المسؤولة زيادة الحصار بدرجة أكبر بكثير، حتى تعاني تلك المناطق مما عاناه المواطنون في مناطق المعارضة من حصار وقصف». وأضاف أن هذا رأيه رغم إدراكه أن الحصار مطبق على المدنيين، وتعود أضراره عليهم، وليس على النظام، ويناشد الجهات المعنية بتشديد الحصار، وينوّه بأن الفترة التي مرت قصيرة جداً ويجب زيادتها.

في حين يرى أحد المواطنين المقيمين في مناطق النظام بأنه لا قوات النظام ولا قوات الجيش الحر تمتلكان الحق بإطباق هذا الحصار على تلك المناطق، لأن فيها أرواحاً، والجوع لا يفرق بين معارض ومؤيد. ووصف الوضع في مناطق النظام بالمأساوي، ويقول أنه لا يوجد فيها إلا بعض السيارات التي تسير نادراً. وبعض البسطات التي يوجد عليها البقدونس فقط. ويرى أن الحصار المطبق على المناطق الخاضعة لسيطرة النظام لم يساعد إلا في مزيد من قتل الناس هناك، ولم يتأثر النظام به، فلا يهمه ماذا يجري مع السكان المدنيين.

ويضيف: «إن الهيئات الشرعية، أو أي جهة مسؤولة عن إخراج المواد إلى تلك المناطق، يمكنها أن تقنن ذلك التمرير بما لا يلحق الضرر بالمناطق المحررة، عن كان إخراج هذه المواد بشكل فردي من قبل المواطنين، حيث لا يسمح بإخراج سيارات شحن تنقل البضائع من أجل عدم وقوع أي ضرر». وذكر أن المعاملة في معبر بستان القصر سيئة جداً، من سوء الألفاظ وتضييق مساحة المرور في المعبر، مما يؤدي إلى ازدحام خانق. وأشار أن الجيش الحر على المعبر لم يذكر أي قرار صادر من جهات مسؤولة، أو أي هيئة شرعية، وقد اكتفوا بكلمة (ممنوع وبس).

في السياق ذاته يؤكد أحد المواطنين القاطنين في المناطق المحررة (عبد الرحمن): « إن قوات النظام وشبيحته لا يتضرران من الحصار المفروض على المناطق المحتلة، لأنه بإمكان أي عنصر من قوات النظام أو أي شبيح فتح أي محل تجاري كي لا يجوع مع عائلته. ولكن المتضرر الحقيقي من الحصار هم المدنيون، البعض منهم قد نزح بسبب تدمير بيوتهم، ولا يمكنهم الجلوس في مناطق الجبهات أو المرصودة بالقناصات. وإن كان لا بد من حصار فليس على المواد الغذائية، بل يجب فرضه على أشياء أخرى يتضرر منها النظام وليس الشعب.

وحول الوضع في المناطق المحتلة يوضح عبد الرحمن: « ما زلت أستطيع الخروج إلى تلك المناطق، والوضع سيئ جداً هناك، فالأفران لا تعمل بحجة غلاء أسعار المازوت، وفقدان مادة الطحين».

وحول معاملة عناصر الحر على معبر بستان القصر يصفها بـ « سيئة جداً والتفتيش دقيق على المعبر، وأي مواطن يضبط بمواد غذائية تلقى أمامه، أو يضطر المواطن إلى توزيعها بسبب عدم قدرته على إخراجها».

المعابر إقطاعات خاصة لمن يسيطر عليها

ولكن هل يكمن الحل في فتح المعبر، وهل يمكن أن يؤدي ذلك الأمر إلى مشكلة في حال تم ذلك، علّ لاوتفاع أسعار الخضروات بشكل ملحوظ بعد فتح المعبر جزئياً، دلالات كثيرة على ذلك.. وكي نقف على حقيقة ما إذا كان إغلاق المعبر هو عمل فردي، أم عن طريق قرار قضائي، توجهنا إلى الهيئة الشرعية حيث قابلنا أبو عمار المدير الإداري في الهيئة الشرعية الذي أوضح موقف الهيئة من قرار الإغلاق قائلاً: « إن الهيئة الشرعية بحلب أصدرت تعميماً لأصحاب المطاحن بمناطق حلب المحررة تمنع فيه إخراج مادة الطحين إلى المناطق التي تخضع لسيطرة النظام». وأضاف: «إن الهيئة الشرعية بحلب تحرص على توفير المواد الغذائية ضمن المناطق المحررة، والخاضعة لسيطرة المعارضة، لذلك فهي لم تمنح أي إذن بمرور المواد الغذائية للتجار وإخراجها من حلب المحررة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام حفاظاً على أسعار المواد الغذائية في المناطق المحررة بما سماه (الأمن الغذائي في حلب المحررة). على الطرف الآخر صرح (أبو مخلص)، وهو قاض في المحكمة العسكرية في القضاء الموحد بأن القضاء الموحد لم يصدر منه أي قرار أو تعميم، وإنما كان هناك نظاماً معمولاً به سابقاً، حيث كان هناك قائمة بالأشياء الممنوع والمسموح بإخراجها، ولكن المعبر لم يعد مراقباً، ويعمل من تلقاء نفسه، ويضيف أبو مخلص أن الأمر الحاصل لا يسر القضاء الموحد، ففي الطرف الأخر أخوتنا، ومن الخطأ فرض هكذا حصار عليهم، وسوف يتم عقد اجتماع موسع لفتح المعبر لوقت محدود. لأن فتحه بشكل دائم قد يؤدي إلى مشكلة كبيرة في المناطق المحررة، وأن الحل الأمثل هو التعامل مع منظمات أخرى كالهلال الأحمر لفتح عدة معابر، مثلاً طريق دمشق حلب الدولي، أو معبر الشيخ الرز. ويصرح القاضي بأن الوضع في معبر بستان القصر معقد جداً «ولا يمكن» للقضاء الموحد أن يُسمع صوته في المعبر ضمن الفوضى العارمة التي تسوده، وأعداد الناس والأخطاء التي ترتكب من قبل المدنيين، والكتائب المتواجدة هناك.

وقال: «إن الأمر يحتاج إلى لجان موسعة جداً لضبط الأمور هناك، بالإمكان فتح المعبر عدة ساعات وضبط المواد التي تخرج منه حتى لا يسوء الوضع في المناطق المحررة، وقبل فتحه يجب دراسة الأمور بشكل كبير عبر عدة لجان اقتصادية وأمنية لأن هناك عدة مخاطر قد تنتج عن فتحه، حيث يمكن أن يتسلل البعض ضمن العدد الهائل من الناس الذي سيربك المعبر، ولذلك يقترح القضاء الموحد فتح عدة معابر كي تستطيع اللجان الأمنية تفتيش هويات الناس وتسيير أمورهم، فالضغط الموجود على المعبر لا يمكنه من تسيير الأمور بصورة جيدة.

ولقد وجه أبو مخلص رسالة إلى الهلال الأحمر لإيجاد عدة معابر، وليس فتح معبر بستان القصر وحده فحسب، حيث يتمركز عليه معبر قناص يقوم باستهداف المدنيين ويوقع قتلى وجرحى، ولكي يتم خفض الإزدحام على هذا المعبر، لما يسببه ذلك من ثغرة أمنية، كما أبلغنا أن القضاء الموحد بدأ التحقيق حول كتيبة (الزير) التي تمسك المعبر حول ما يحدث عليه من تجاوزات، ولم يتوصل القضاء الموحد إلى هذه الكتيبة بعد، وسوف يتم استدعاء بعض عناصره إلى القضاء للتحقيق معهم» وفي نهاية اللقاء طلب أبو مخلص من الكتائب المتواجدة هناك رباطة الجأش، وحسن التصرف مع الناس.

ولكن ما لاحظناه أن معظم المواقف التي صدرت حول قضية المعبر، لم تتعدّ حالة الرسائل والبيانات، وعلّه ليس آخرها بيان دولة الشام والعراق الإسلامية حول المعبر، ثم تبعه بيان من جبهة النصرة تتبرأ فيه من إطلاق الرصاص على المواطنين من قبل عناصر المعبر، وطالبت الجبهة في بيانها الهيئات الشرعية بالإشراف على الحواجز المعنية بمرور المواد الغذائية للمناطق التي ما زالت تحت سيطرة الأسد، ومحاسبة المسيئين الذين أطلقوا النار على الناس، إلا أن أمر المعبر مرتبط بالقائمين عليه كأي إقطاعية من الإقطاعيات التي نشأت في الثورة، فحقول النفط إقطاعية يتصرف فيها من سيطر عليها كما يشاء، وكذلك صوامع الحبوب، والمطاحن، ومواد الإغاثة، وأخيراً المعبر، ولا ندري إن كانت هذه المعضلة ستحل قبل أن ينشر هذا العدد من جريدتنا أم لا، إلا أن المؤكد هو أن المعضلة الأكبر قد لا تجد حلاً في الوقت القريب، والتي تتمثل بأن بعض من حمل سلاحاً يرى أن ما سيطر عليه هو من حقه، لا أحد يملك التدخل فيه، فلكل إقطاعه الخاص الذي لا يقبل مشاركة أي كان به، من مالك حقل نفط إلى مالك جامعة إلى مالك معبر، والخطورة الأكبر هي الاستكانة لفكرة المعبر والعمل على ترسيخه، وكأنه ما من خطة للتقدم، وكأن من على المعبر اكتفى بهذا الإنجاز، وبات أكبر همه أن ينظم ما حصل عليه، بعيداً عن الهدف الحقيقي والرئيسي للثورة.

أفق آخر

حصارٌ وصمتْ !

عبد الرحمن مطر

تشتد الأزمة المعيشية على المواطن السوري، الى حال خانقةٍ لم يصل إليها منذ بداية الثورة في منحى دراماتيكي، مشبع بالمخاطر الإنسانية، في ظل تدهورأمني خطير تعيشه المناطق الغير خاضعة لسيطرة النظام، بالدرجة الأولى. وتدهوراً فادحاً فيما تبقى من كيان اقتصادي هش وهزيل أيضاً، فأجهز انهيار سعر صرف الليرة السورية الى مستوى مهولٍ على ماتبقى، وأنهك المواطن السوري بما لايمكن تعقب آثاره الفادحة لسنوات.

لم يعد وضع السوريين يمكن احتماله، أينما كانوا تلحق بهم الحاجة الى الغذاء والدواء والمسكن، بقدر الحاجة الى الآمان والى الحرية. لاشئ لديهم سواء في الداخل، أو أماكن اللجوء والنزوح القسري، مع تصاعد عمليات القمع الدموي والتدميري التي يواصلها النظام، وحليفيه حزب الله وإيران، في مختلف المناطق السورية، وخاصة تلك التي تعاني من انقطاع خدمات الكهرباء والمياه، وتدمير البنى التحتية لخدمات الإتصالات والمواصلات وقنوات الصرف الصحي.

يصير الوضع الى هذه الدرجة - وأكثر- في ظل حصار شديد تقع تحت وطأته عدة مناطق في سورية من قبل النظام، كما هو الحال في بعض أحياء دمشق، وريف دمشق وحمص، بصورة خاصة يستهدفها النظام لإخماد حركة الثورة المتأججة منذ انطلاقتها، دون أن يحقق أية نتائج رغم القصف اليومي والمجازر والتدمير، ثم الحصار الذي تم تشديده بشكل كبير، خلال الفترة التي تلت عمليات ومجازر القصير وتلكلخ. فيما يقوم بمراقبة الطرق المؤدية إليهما، ويضبط مواد الإغاثة والإعانة الإنسانية ويصادرها، فلا يكاد المواطنين يسدون رمق أطفالهم ومرضاهم.

وفي حلب ينتهج الأسلوب ذاته، لإجبار السكان المحليين على عدم التفاعل مع قوى الثورة السورية، وخلق الذرائع الواهية، وإثارة الفتن، وحجب المواد الغذائية الأساسية عن الوصول الى المناطق المقسمة في حلب اليوم.

نتحدث عن الحصار الذي يفرضه النظام، ونشير بقوة الى ماتتعرض له مناطق أخرى من حصار تفرضه بعض الكتائب والجماعات المسلحة في حلب وريفها، ومن أهمها عفرين، دون أية أسباب موجبة مقنعة. ومايجري في مناطق أخرى غيرخاضعة لسلطة النظام تجري فيها ممارسات تتنافى مع كل القيم، يستخدم فيها حجب الغذاء والدواء، كأدوات قهر لإجبار الناس على مسائل ذات طبيعة سياسية، وهو أمر مرفوض ومدان.

حصارٌ خانق يضيّق على السوريين.. والصمت الإقليمي والدولي، يساهم في إطالة أمده وتجذيره كسلوكٍ منافٍ للإنسانية.

حملة مؤسسة إكرام الخيرية

ضمن سلسلة الأعمال الخيرية التي تقوم بها مؤسسة إكرام لرعاية الشهداء والجرحى، قامت بتوزيع آلاف السلل الغذائية على أسر الشهداء والجرحى، وغيرهم من الأسر الفقيرة، وذلك بمناسبة قدوم الشهر الكريم، وحوت السلة الغذائية 20 صنفاً من المواد الغذائية. ويصل وزن السلة الواحدة إلى 45 كغ، وشمل التوزيع مناطق من ريف إدلب، ضمت سلقين، وكفرتخاريم وأرمناز وملس وقرى في جبل الزاوية، كما تم توزيع كمية من الحصص في مدينة حلب، حي طريق الباب.

يقول أحد مندوبي الإغاثة الذي استلم الحصص الغذائية في كفر تخاريم:» استلمنا 250 حصة غذائية من مؤسسة إكرام، وسنقوم بتوزيعها على مستحقيها، ويأتي في المقام الأول أسر الشهداء والجرحى. نشكر مؤسسة إكرام على مساعدتها، وما تقدمه من عناية خاصة لعائلات الشهداء والجرحى».

من ناحيتها تقول زوجة أحد الشهداء المستفيدة من المساعدات: «نشكر مؤسسة إكرام على ما قدمته، هذه الحصة أفضل من كل المساعدات التي أتتنا، فيها كل شيء، وبكميات كبيرة، شكراً لإكرام، وأدعو من الله أن يشدّ على أياديهم بفعل الخير».

وكانت إكرام قد قامت بعدة مشاريع خيرية من أهمها إقامة مدرسة في إحدى القرى المحيطة في كفر تخاريم.

يذكر أن مؤسسة إكرام هي إحدى مؤسسات مشروع أمة، وهو مشروع وطني سوري يهدف لخدمة الإنسانية، ويؤسس لقيام دولة سوريا المستقبلية الحديثة على أساس العدالة والحرية والمواطنة.

وطن تقيم «ملتقى أجيال التدريبي2» في مدرسة جيل الحرية بإدلب

أقامت منظومة وطن «ملتقى أجيال التدريبي2» في مدرسة «جيل الحرية» ببلدة قاح في ريف إدلب؛ وذلك من خلال مكاتب مؤسساتها «جيل الحرية» و«سيان» في تركيا، والسعودية، والأردن، وبالتعاون مع مؤسسة «لأنك إنسان» للدعم النفسي.

الملتقى الذي امتد على مدار ستة أيام متواصلة كان هدفه وبحسب القائمين عليه الدعم النفسي للأساتذة والطلاب على السواء، وذلك استجابة لضغط ظرف الصراع الذي تعيشه سوريا، وما لذلك من آثار على الذاكرة النفسية لطرفي العملية التعليمية.

الملتقى كان له نشاطان متوازيان بنفس العناوين والمواضيع في الداخل السوري وفي تركيا حيث مدارس اللاجئين السوريين، وقدمه نفس المدربين بعدما لمسوا نجاحاً في تجربة الملتقى الأولى التي شملت السوريين في بلدان اللجوء الأخرى.

«ملتقى أجيال التدريبي2» يميزه بحسب المشرفين عليه تنفيذه في الداخل السوري ضمن الأراضي المحررة، حيث يتم التعامل مع الأزمة في نفس الواقع الموضوعي الذي تنشأ فيه.

ورشة «ملتقى أجيال التدريبي2» شملت ببرامجها 600 طالب وطالبة، حيث تم توزيعهم على 13 فصلاً ووفق فئتين الأولى: من الصف الأول إلى الصف الثالث، والثانية: من الصف الرابع إلى الصف التاسع، يدربهم 13 مدرباً تم توزيع الحصص عليهم بحيث يتاح لكل مدرب أن يقدم موضوعه إلى كل الطلاب خلال الدورة.

حملة أهل الخير

تهدف الحملة لإطعام 8000 ثمانية ألاف لاجيء في مخيم باب الهوى الحدودي، طيلة شهر رمضان المبارك، وقد بدأ فريق حملة أهل الخير التحضير قبل شهر و نصف، لاستقبال شهر رمضان المبارك، حيث واجهتنا صعوبات كبيرة.

فبعد عدة اجتماعات مع مكتب اللاجئين في المجلس الوطني، و حسين السيد المدير المالي و مكتب وحدة دعم الثورة السورية المتمثل بالسيدة سهير الاتاسي، و عدة منظمات مساندة وداعمة، كأهل الأثر، حيث كان اعتماد الحملة على مؤسسات الثورة السورية و منظماتها، إلا أن الجواب جاءنا بالرفض لأن الإمكانيات المادية لا تسمح. مع العلم أن مخازن ومستودعات و حسابات الإئتلاف و المجلس مليئة بالمواد الغذائية و الاموال الطائلة. لكن لا أحد يريد التوجه للاجئين و المنكوبين الجميع يتذرع بالداخل و السلاح و يضيع حق اللاجئين المنتشرين المترامين على أشرطة الحدود.

فاعتمدنا على عطايا أهل الخير و تبرعاتهم، و كان الدعم المادي للحملة ضعيفاً جداً لكننا نحاول جاهدين أن نكمل شهر رمضان المبارك لآخره، لأننا وعدنا أن نقدم كل ما نستطيع لأجل أهلنا السوريين المتواجدين في مخيم باب الهوى.

وفي كل يوم نقدم وجبة افطار كاملة لكل شخص، بالاضافة للمشروبات و الفاكهة.

رنا بيطار

مركز رؤيا للدراسات والإعلام وائتلاف شباب الثورة

صرخة أطفال الحرية..صرخة الألوان والدماء

قام ائتلاف شباب الثورة في سوريا، بالتعاون مع مركز رؤيا للدراسات والإعلام، أحد مؤسسات مشروع أمة، معرضاً لرسومات الاطفال في مقر الأمانة الفرعية للائتلاف في حلب.

صرخة أطفال الحرية نافذة لأطفال حلب، نقلوا من خلالها رؤيتهم للثورة وواقعها، بعضهم نقل أحلامه للمستقبل، والبعض الآخر صور معاناة حرمانه من المدارس وخوفه من بطش النظام.

صور الأطفال في رسوماتهم مفاهيم عديدة، باتت تشكل انقلاباً جذرياً في ذهنية الطفل السوري، فعلى سبيل المثال كان الأطفال في سوريا يركضون خلف الطائرات إذا سمعوا صوتها في الشارع، ويسعدون كلما اقتربت من الأرض. في حين نقلت لوحاتهم الخوف الجديد لديهم من صوت الطائرة وانقضاضها، وتحولها من رمز للسعادة إلى رمز للموت.

في الوقت نفسه، أظهرت اللوحات تأثر الأطفال بحالة الاصطفاف السياسي الموجود على الساحة، من خلال ما رسموه من رايات وأعلام، وما كتبوه من عبارات، كما عبرت بعض اللوحات عن هموم الناس المعيشية، من فقدان للكهرباء والماء والغاز، إلا أن اللوحات بالمجمل تصور لنا ذلك الوعي الطفولي المتيقن من النصر، معتمداً هذا الوعي، على ارتباط الطفولة دائماً بمتلازمة الأمل.

افتتح المعرض في السابع من تموز، بأغانٍ ثورية قدمها الطفل الملقب بـ»قاشوش بستان القصر» عبر بصوته عن رفضه للنظام وإدانة جرائمه، وأمانيه ببناء سوريا المستقبل.

يقول عبد القادر بكار مدير المكتب الثقافي لائتلاف شباب الثورة في حلب: « أقمنا هذا المعرض بالتعاون مع مركز رؤيا للدراسات والإعلام، لتقديم مواهب أطفالنا عبر رسوماتهم بتحليلهم لواقع الثورة، و تصوير رؤيتهم لمستقبل سوريا، فهم أصدق الناس بمحاكاتهم للثورة. قمنا بجولة على بعض المدارس في أحياء حلب المحررة، واخترنا الأطفال الموهوبين، وتراوحت أعمارهم مابين 8-14 سنة، واستغرق التحضير لهذا المعرض حوالي ستة أسابيع مراعاة لظروف الطلاب، فقد كانوا في مرحلة التحضير لامتحاناتهم.

لاقى المعرض قبولاً جيداً وأظهر مواهب كانت مقموعة من قبل النظام، فقد كان الأسد هو الفنان الوحيد في الرسم والفنان الوحيد في الغناء، ولكن أثبت ذلك المعرض دون مبالغة أن لدينا مواهب جبارة ممكن أن ننافس بها عالمياً».

وفي لوحة طغت عليها ألوان مشرقة رغم مضمونها القاسي للطفلة دينا بدوي تقول «رسمت المدارس المدمرة، و بجانبها أطفال وكتبهم بأيديهم ومعلمة يطلبون منها تعليمهم، لأننا رغم الدمار والحصار سنبقى نتعلم حتى نبني جيلنا».

وفي لوحة أخرى توضح دعم إيران لنظام بشار الأسد بالأسلحة، تشرح آية صابوني رسمها بقولها « عندما رأينا أن سلاح إيران يقتلنا رسمت خامنئي يعطي الوسام لبشار الأسد، وهو منحنٍ ليعلق برقبته الطويلة الوسام، وبيده السلاح الذي نُقتَل به، وعليه دمنا ويقول له لقد نلت لقب أكبر جني لأنك الرئيس الأكثر قتلاً للشعب السوري الأعزل».

أما في لوحتها الثانية تقول « إنه عندما لم يفهم بشار الأسد كلمة ارحل بترديدنا لها، رسمت ملعقة فيها كلمة ارحل أمام وجه بشار الأسد، وقررنا أن نطعمه إياها بالملعقة، ومع ذلك لم يفهم ما يريد الشعب السوري».

كما وعرض المعرض بعض كتابات الأطفال على الجدران، وبعض الأعمال اليدوية مثل التطريز على القماش التي حاكتها بعض الفتيات الصغيرات اللواتي سطرن من خلالها عباراتهن التي تحدثت عن نيل الحرية وبناء مستقبل واعد لسوريا الجديدة.

معرض صرخة أطفال الحرية هو أحد نشاطات ائتلاف شباب الثورة في سوريا الذي يقول أعضاؤه أنه تيار سياسي فكري مدني يضم نشطاء سوريين يعملون في كافة مجالات الحراك الثوري السلمي المدني، ومن مختلف ألوان وأطياف النسيج السوري على امتداد سوريا، يحمل أعضاؤه أهداف الثورة وهموم الشعب وطموحاته في التحرر وإعادة بناء الدولة السورية على أسس العدالة والمساواة والحرية والديمقراطية التعددية وتداولية السلطة على مبدأ المواطنة الذي لا يقبل التمييز على أي أساس كان عرقياً أو دينياً أو طائفياً.

زينة أرمنازي